

Distr.: General
13 July 2021
Arabic
Original: English

المجلس التنفيذي لهيئة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة



الدورة العادية الثانية لعام 2021

14 و 15 أيلول/سبتمبر 2021

البند 4 من جدول الأعمال المؤقت

الحوار المنظم بشأن التمويل

الحوار المنظم بشأن تمويل نتائج الخطة الاستراتيجية لهيئة الأمم المتحدة للمرأة للفترة 2018-2021

موجز

وفقاً لقرارات المجلس التنفيذي لهيئة الأمم المتحدة للمرأة المتعلقة بالحوار المنظم بشأن التمويل، وآخرها القرار 7/2020، يؤيد هذا التقرير إجراء حوار مستمر بشأن تمويل نتائج الخطة الاستراتيجية لهيئة الأمم المتحدة للمرأة للفترة 2018-2021، هدفه العام توفير تمويل كامل للميزانيات المتكاملة التي أقرها المجلس التنفيذي لدعم التنفيذ الشامل للخطة الاستراتيجية للفترة 2018-2021.

ويراعي هذا القرار التوصيات السابقة الرامية إلى تحسين نوعية الحوارات المنظمة ويُعبّر عن النهج المتوائمة المتبعة إزاء الحوارات وإعداد التقارير عن اتفاق التمويل من جانب برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة للسكان ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة وهيئة الأمم المتحدة للمرأة، بما في ذلك الآثار الممكنة لجائحة كوفيد-19 على تمويل التنمية.

وفي عام 2020، زاد إجمالي إيرادات هيئة الأمم المتحدة للمرأة من جميع المصادر بنسبة 7 في المائة ليصل إلى 563,9 مليون دولار. وزادت الموارد العادية بنسبة 15,9 في المائة لتصل إلى 165,8 مليون دولار، وزادت الموارد الأخرى بنسبة 4,4 في المائة لتصل إلى 373,2 مليون دولار، في حين ورد ما تبقى من التمويل في شكل اشتراكات مُقررة وإيرادات أخرى. وتمثل المساهمات في الموارد العادية وفي الموارد الأخرى في عام 2020 أعلى مستوى سُجِّل على الإطلاق للمساهمات المقدمة لهيئة الأمم المتحدة للمرأة. وانخفض النقص في الموارد العادية قياساً إلى الميزانية المتكاملة لعام 2020 إلى 34,2 مليون دولار مقارنةً بما قدره 57 مليون دولار في عام 2019، بينما تخطت الموارد الأخرى توقعات الميزانية المتكاملة للعام الثاني على التوالي.

وترد في الجزء السادس من هذا التقرير عناصر مشروع قرار لينظر فيها المجلس التنفيذي.



الرجاء إعادة استعمال الورق



أولا - مقدمة

1 - علّة وجود هيئة الأمم المتحدة للمرأة هي النهوض بالعمل لتحقيق المساواة بين الجنسين وتمكين كل النساء والفتيات. وتتغذّ هذه الولاية من خلال الخطة الاستراتيجية للفترة 2018-2021. ويحدّد "تقرير وكالة الأمين العام/المديرة التنفيذية لهيئة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة عن التقدم المحرز في تنفيذ الخطة الاستراتيجية للفترة 2018-2021" مساهمات الهيئة في عام 2020 في إحداث تغييرات ملموسة في حياة النساء والفتيات، مع حدوث تحسّن في الحجم والأثر والنتائج جرى قياسه والإبلاغ عنه في 95 بلدا وإقليما، وتحقيق أداء جيد في 83 في المائة من جميع مؤشرات الخطة الاستراتيجية القابلة للتقييم.

2 - وما كان ليتسنى تحقيق إنجازات تقي بمتطلبات الولاية بدون شراكات ملتزمة واستثمارات موجهة نحو تحقيق النتائج. ولتمكين ذلك، تجري هيئة الأمم المتحدة للمرأة ومجلسها التنفيذي حوارات منظمة للنظر في تمويل الخطة الاستراتيجية لهيئة الأمم المتحدة للمرأة، وفقا لقرار الجمعية العامة 243/71. وتيسر هذه المنصة التفاعلية إجراء محادثات مكرّسة وشفافة بشأن حالة تمويل هيئة الأمم المتحدة للمرأة، بما في ذلك التحديات التي تواجهها، من أجل تحسين الظروف والسلوكيات اللازمة لتأمين مستويات مناسبة من الموارد المرنة التي يمكن التنبؤ بها.

3 - وتدعم قرارات المجلس التنفيذي 4/2016 و 7/2017 و 5/2018 و 11/2019 و 7/2020 الحوارات المنظمة، مع الاعتراف بأهمية ما يلي: (أ) مواءمة الموارد مع نتائج الخطة الاستراتيجية (دعما لأهداف التنمية المستدامة وفي سياق أطر الأمم المتحدة للتعاون من أجل التنمية المستدامة)؛ (ب) مواصلة الجهود الرامية إلى تحسين الكفاءة والفعالية والشفافية والمساءلة؛ (ج) زيادة إمكانية التنبؤ بالموارد العادية وغيرها من الموارد ومرونتها، بما في ذلك من خلال المساهمات المتعددة السنوات.

4 - وفي عام 2020، وفر 171 شريكا إيرادات من المساهمات بلغت 548,6 مليون دولار، بعدما كانت 511 مليون دولار في عام 2019، وهو أعلى مستوى تم تسجيله حتى الآن. وهذه هي السنة الثانية على التوالي التي تتجاوز فيها إيرادات هيئة الأمم المتحدة للمرأة من المساهمات مستوى 500 مليون دولار. ويأتي النمو في إجمالي الإيرادات بين عامي 2019 و 2020 بنسبة 7 في المائة في أعقاب زيادة بنسبة 30 في المائة بين عامي 2018 و 2019 نتجت عن زيادة كبيرة في تمويل الموارد الأخرى، ولا سيما من المفوضية الأوروبية لمبادرة تسليط الضوء لإنهاء العنف ضد المرأة. ويعزى النمو في عام 2020 إلى زيادة قدرها 15,8 مليون دولار في الموارد الأخرى وزيادة قدرها 22,8 مليون دولار في الموارد العادية.

كوفيد-19

5 - تكتسي الحوارات المنظمة بشأن التمويل أهمية خاصة في الفترة الحالية، حيث إن كيانات منظومة الأمم المتحدة الإنمائية والدول الأعضاء تبحر في بيئة مالية أقل يقينا بسبب جائحة كوفيد-19 العالمية. وكانت الآثار الاجتماعية - الاقتصادية لجائحة كوفيد-19 مدمرة، مما أدى إلى تراجع التقدم الإنمائي، حيث يعاني الاقتصاد العالمي من أكبر ركود منذ 90 عاما، مع تضرر أكثر شرائح المجتمع ضعفا - وخاصة

النساء والفتيات - بشكل غير متناسب⁽¹⁾. وينجم قلق بالغ من وجود أدلة على تزايد العنف المبلغ عنه ضد النساء والفتيات، وحالات انكماش النشاط الاقتصادي، وزيادة أعباء الرعاية الواقعة على عاتق المرأة، وتراجع قدرة المرأة على التعبير عن رأيها وبروزها في مواقع صنع القرار.

6 - وقامت هيئة الأمم المتحدة للمرأة بإعادة برمجة 105 ملايين دولار للتصدي لجائحة كوفيد-19 في عام 2020، منها 14 مليون دولار من الموارد العادية. وكانت الاستفادة من الموارد المرنة عامل تمكين حاسم لاستجابة هيئة الأمم المتحدة للمرأة، التي سرعان ما ركزت على الحلول المستتيرة، سواء أكانت حلولاً توفر إغاثة فورية أم حلولاً طويلة أجل، مستفيدة مما يتوافر لها من معرفة وخبرة متخصصين في تقديم الدعم الاستراتيجي من خلال مكاتبها الميدانية البالغ عددها 88 مكتباً. ومع استمرار تأثير الجائحة على بيئة تمويل التنمية والجهود العالمية الرامية إلى تحقيق نتائج التنمية المستدامة، من الأهمية بمكان أن تقوم الدول الأعضاء ومنظومة الأمم المتحدة بزيادة الشراكات من أجل التعافي العالمي الشامل للجميع، مع القيام باستثمارات محددة الهدف في المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة.

اتفاق التمويل

7 - تتمثل الرؤية الكامنة في اتفاق التمويل (A/74/73/Add.1) المبرم بين الدول الأعضاء ومنظومة الأمم المتحدة الإنمائية في توجيه سلوك التمويل في الاتجاه المطلوب لتحقيق أهداف التنمية المستدامة بحلول عام 2030، مع اضطلاع الأمم المتحدة بدور محوري في الاستجابات العالمية للتحديات العالمية. ومن أجل إرساء العمل الإنمائي للأمم المتحدة على أساس مالي أكثر أماناً، يقر الاتفاق بضرورة إدخال تحسينات على التمويل كماً وكيفاً. وبموجب الاتفاق، تتقاسم الدول الأعضاء ومنظومة الأمم المتحدة الإنمائية المسؤولية عن الالتزامات بمطابقة كمية التمويل ونوعيته مع متطلبات كيانات الأمم المتحدة، وتسريع النتائج من خلال التعاون، وتحسين الشفافية، وتحسين إيصال النتائج وجعلها في متناول الجميع.

8 - وتحدد هذه الالتزامات شكل حوارات التمويل المنظمة بين هيئة الأمم المتحدة للمرأة ومجلسها التنفيذي. ويعد تمويل النتائج المتعلقة بالمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة أمراً محورياً لتحقيق أهداف التنمية المستدامة. وتدعم ميزانية فترة السنتين 2020-2021 البالغة 970 مليون دولار، التي أقرها المجلس التنفيذي لهيئة الأمم المتحدة للمرأة، الجهود العالمية الرامية إلى تحقيق الأهداف بحلول عام 2030 وتحقيق تقدم ملموس لبلايين النساء والفتيات في جميع أنحاء العالم.

9 - وبعد مرور عامين على تنفيذ اتفاق التمويل، تستوفي هيئة الأمم المتحدة للمرأة جميع أهداف المؤشرات القابلة للتقييم على نطاق الالتزامات الثمانية التي تتطلب تقديم تقارير خاصة بكل كيان، على النحو المبين في المرفق ألف لهذا التقرير.

تحقيق الانسجام بين الوكالات

10 - يواصل البرنامج الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة للسكان واليونيسف وهيئة الأمم المتحدة للمرأة العمل معاً عن كثب لتنسيق النهج المتبعة في الحوارات بشأن التمويل، بوسائل من بينها استخدام أشكال

(1) United Nations, Inter-agency Task Force on Financing for Development, *Financing for Sustainable Development Report 2021*. (New York: United Nations, 2021) متاح على https://developmentfinance.un.org/sites/developmentfinance.un.org/files/FSDR_2021.pdf

تكميلية ومنهجيات متسقة لتحسين إمكانية المقارنة وتحليل الفجوات في التمويل⁽²⁾ وفي سياق الإبلاغ عن اتفاق التمويل. وجرت حوارات منظمة مشتركة مع أعضاء المجالس التنفيذية للوكالات الأربع في عامي 2020 و 2021. ويشمل ذلك جلسة إحاطة مشتركة لمناقشة الخيارات المطروحة لتحسين شكل حوارات التمويل ومضمونها ووتيرتها عُقدت في كانون الثاني/يناير 2020؛ وحواراً مشتركاً بشأن التخفيف من آثار الانخفاضات المحتملة في المساعدة الإنمائية الرسمية على الصعيد العالمي وتأثير ذلك على تنفيذ الخطة الاستراتيجية، عُقد في أيار/مايو 2021.

التقدم المحرز لصالح النساء والفتيات

11 - شهد عام 2020 عدداً من محطات التقييم البارزة، بما في ذلك الذكرى السنوية الخامسة والعشرون لإعلان ومنهاج عمل بيجين، والذكرى السنوية العشرون لقرار مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة 1325، والذكرى السنوية العاشرة لإنشاء هيئة الأمم المتحدة للمرأة. وعلى مدى السنوات الخمس والعشرين التي انقضت منذ انعقاد مؤتمر بيجين، أحرز تقدم في بعض المجالات الحاسمة. فقد حقق المزيد من البلدان التكافؤ بين الجنسين في التعليم، وانخفض عدد النساء اللواتي يتوفين أثناء الولادة، وتعززت الحماية الاجتماعية، وفي السنوات العشر التي انقضت منذ إنشاء هيئة الأمم المتحدة للمرأة، قام 131 بلداً بإصلاح القوانين لجعلها أكثر تحقيقاً للمساواة بين الجنسين.

12 - ولكن التقدم توقف في العديد من المجالات، كما أن التحديات المتفشية، مثل النزاعات وانعدام الأمن وعدم المساواة وتغير المناخ والتدهور البيئي، تُعرض أهداف المساواة بين الجنسين للخطر، ويهدد ظهور جائحة كوفيد-19 بعكس مسار مكاسب هامة. فالنساء يقمن بثلاثة أمثال أعمال الرعاية غير المدفوعة الأجر التي يقوم بها الرجال، ولا يشغلن سوى ربع المقاعد البرلمانية على الصعيد العالمي، ولم ترتفع نسبة النساء في القوة العاملة في السنوات الثلاثين الماضية. ولم ينخفض زواج الأطفال إلا من واحد من كل أربعة إلى واحد من كل خمسة أطفال، كما أن ما يقدر بـ 736 مليون امرأة، أي واحدة من كل ثلاث نساء تقريباً، تعرضن لعنف العشير و/أو العنف الجنسي من غير الشريك مرة واحدة على الأقل في حياتهن.

13 - وفي ضوء ذلك، وإذ باتت المكاسب التي تحققت بشق الأنفس للنساء والفتيات على المحك، تسعى هيئة الأمم المتحدة للمرأة إلى تعزيز نفوذها وانخراطها وشراكاتها واستقرارها المالي كأولويات مؤسسية رئيسية. ومن الأهمية بمكان توفير التمويل المرن والذي يمكن التنبؤ به من شركائنا المقدمين للموارد من خلال الموارد العادية والصناديق المتعددة السنوات.

ثانياً - الموارد اللازمة لدعم الخطة الاستراتيجية لهيئة الأمم المتحدة للمرأة للفترة 2021-2018

14 - تموّل الاستثمارات في هيئة الأمم المتحدة للمرأة التقدم المحرز لصالح النساء والفتيات في جميع أنحاء العالم، تمثلياً مع خمس نتائج في الخطة الاستراتيجية للفترة 2021-2018، وهي: (1) تعزيز تنفيذ

(2) تساعد الفجوات في التمويل (يقصد بها الفرق بين الموارد المقررة والتبرعات الواردة والموارد المقررة والنفقات الفعلية المدرجة في الميزانية) في قياس الامتثال لكل من النتائج المتكاملة وإطار الموارد/الميزانية المتكاملة لفترة السنتين. ويمكن اعتبارها أيضاً فروقاً بين أهداف الالتزام بموجب اتفاق التمويل والتقدم المحرز حتى تاريخه، تمثلياً مع الاستعراض الشامل الذي يجري كل أربع سنوات لمساواة الأنشطة التنفيذية التي تضطلع بها منظومة الأمم المتحدة من أجل التنمية.

مجموعة شاملة ودينامية من القواعد والسياسات والمعايير العالمية المتعلقة بالمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة؛ (2) قيام المرأة بدور قيادي في نظم الحكم ومشاركتها فيها واستفادتها منها على قدم المساواة؛ (3) تأمين الدخل للمرأة، وكذلك العمل اللائق والاستقلال الاقتصادي؛ (4) تمتع جميع النساء والفتيات بحياة خالية من جميع أشكال العنف؛ (5) إسهام النساء والفتيات في عملية بناء السلام المستدام والقدرة على الصمود والتأثير فيها بشكل أكبر، والاستفادة على قدم المساواة من منع الكوارث الطبيعية ومن منع نشوب النزاعات ومن العمل الإنساني.

توقعات إيرادات الخطة الاستراتيجية والمساهمات الواردة

15 - بغية تمكين هيئة الأمم المتحدة للمرأة من تنفيذ ولايتها، أقر المجلس التنفيذي هدفاً يتعلق بإيرادات التبرعات يبلغ 1,85 بليون دولار عن طريق ميزانيتين متكاملتين لفترة السنتين 2018-2019 و 2020-2021، مقسمة إلى 800 مليون دولار، أو 43 في المائة من الموارد العادية (200 مليون دولار سنوياً)، و 1,05 بليون دولار أو 57 في المائة من الموارد الأخرى (240 مليون دولار سنوياً في الفترة 2018-2019 و 285 مليون دولار سنوياً في الفترة 2020-2021).

16 - وتتلقى هيئة الأمم المتحدة للمرأة إيرادات من ثلاثة مصادر للمساهمات: (1) الاشتراكات المقررة، المعروفة أيضاً بالموارد المقررة؛ (2) الموارد العادية، المعروفة أيضاً بالموارد الأساسية أو التبرعات غير المخصصة؛ (3) الموارد الأخرى، المعروفة أيضاً بالموارد غير الأساسية أو التبرعات المخصصة. وإضافة إلى ذلك، تُؤلّد "إيرادات أخرى" من إيرادات الاستثمار والمعاملات التبادلية ومن مصادر أخرى.

17 - وفي عام 2020، بلغ إجمالي الإيرادات من جميع المصادر 563,9 مليون دولار، بزيادة نسبتها 7 في المائة مقارنة بعام 2019 و 68,5 في المائة منذ عام 2016. وبفضل سخاء الشركاء المقدمين للموارد، حدث نمو في الإيرادات خلال جائحة كوفيد-19 العالمية غير المسبوقة. ويتألف مجموع الإيرادات من 9,7 ملايين دولار من الموارد المقررة؛ و 165,8 مليون دولار من الموارد العادية؛ و 373,2 مليون دولار من الموارد الأخرى و 15,5 مليون دولار من الإيرادات الأخرى. وترى هيئة الأمم المتحدة للمرأة أن هذا يُعبر عن زيادة الثقة في قدرة الهيئة على المساهمة في تحقيق نتائج في سنة بالغة الصعوبة.

الجدول 1

إيرادات هيئة الأمم المتحدة للمرأة، للفترة 2016-2020

(بملايين دولارات الولايات المتحدة)

2020	2019	2018	2017	2016	
9,7	10,2	8,0	8,3	7,6	الموارد المقررة
165,8	143,0	149,0	146,4	141,7	الموارد العادية
373,2	357,5	235,3	214,2	178,1	الموارد الأخرى
15,3	16,9	12,4	9,3	7,2	الإيرادات الأخرى
563,9	527,4	404,7	378,3	334,6	مجموع الإيرادات
7+ في المائة	30+ في المائة	7+ في المائة	13+ في المائة		النمو السنوي (بالنسبة المئوية)

ملاحظة: قد لا يتطابق مجموع الأرقام مع المجاميع المبينة بسبب التقريب إلى أعداد صحيحة.

18 - وتؤد المساهمات المقررة من الاعتمادات المقدمة من الدول الأعضاء وتُخصص لهيئة الأمم المتحدة للمرأة من الميزانية العادية للأمم المتحدة، على النحو الذي تقره الجمعية العامة. وفي الفترة من عام 2012 إلى عام 2019، تلقت هيئة الأمم المتحدة للمرأة أقل مبلغ من الاشتراكات المقررة من بين جميع الكيانات المتلقية؛ وفي عام 2019، كان ذلك يعادل 0,07 في المائة من الاشتراكات المقررة على نطاق المنظومة. وفي عام 2020، كان المبلغ الوارد وقدره 9,7 ملايين دولار يعادل 1,7 في المائة من إجمالي إيرادات الهيئة.

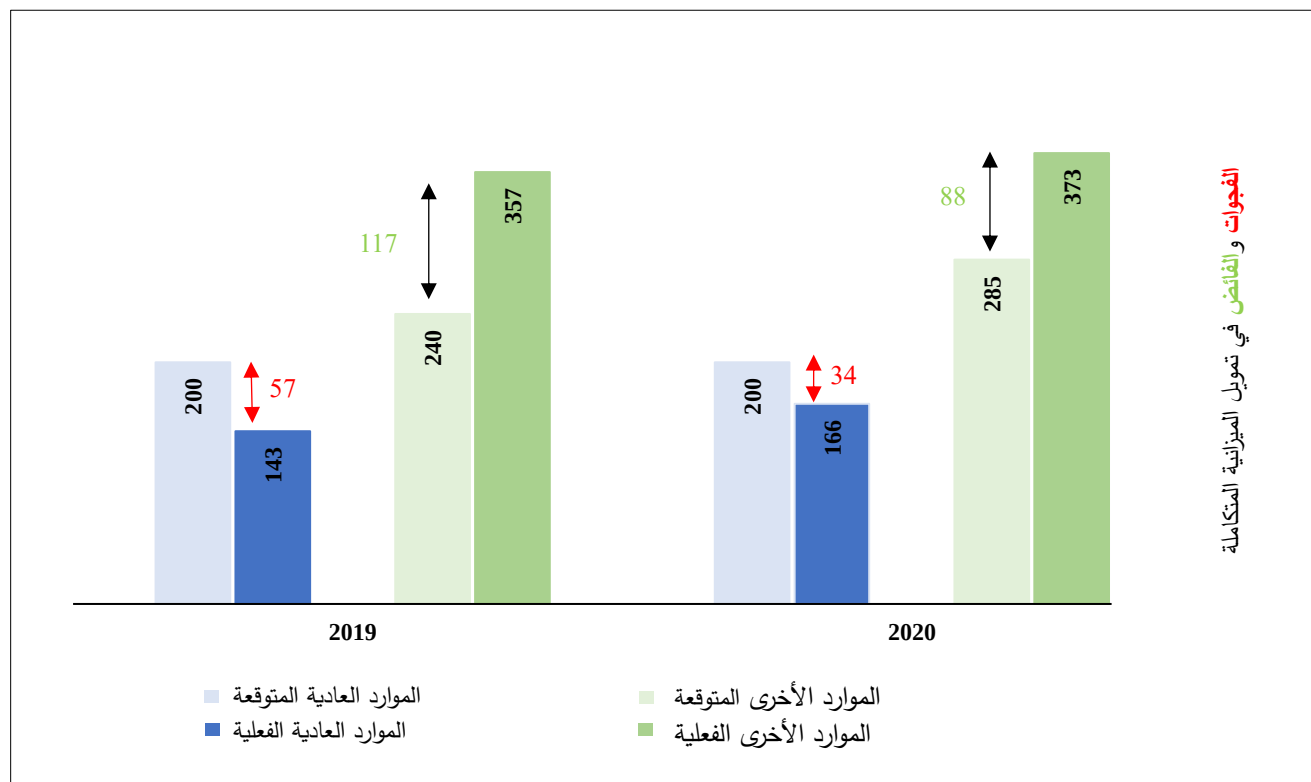
19 - وتشكل الموارد العادية (التبرعات غير المخصصة التي يمكن إنفاقها بمرونة) الأساس الذي تقوم عليه طائفة من الوظائف المؤسسية الأساسية، بما فيها القيادة والتمثيل، والضمانات المستقلة، ووضع وتنفيذ التوجيه الاستراتيجي والبرنامجي، والعمليات والواجبات الائتمانية، والاتصالات المؤسسية، وتعبئة الموارد، والعلاقات الخارجية، وأمن المؤسسة. وهي تشكل الأساس الصلب الذي يركز عليه عمل هيئة الأمم المتحدة للمرأة في مجال المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة في أنحاء العالم. ولهذه الموارد أهمية خاصة بالنسبة إلى وظائف هيئة الأمم المتحدة للمرأة المعيارية والتنسيقية، التي تعتمد على الموارد المرنة ولا تمول دائما تمويلا مناسباً منفرادي المانحين أو من المجموعات الصغيرة من المانحين. وفي حين أن الموارد العادية كانت أقل من المستوى المتوقع للميزانية المتكاملة البالغ 200 مليون دولار بمقدار 34,2 مليون دولار، فإن المبلغ الذي تمت تعبئته وقدره 165,8 مليون دولار هو أعلى مبلغ سجله الكيان حتى الآن، وبالتالي فهو يمثل محطة هامة. وهذه الزيادة التي تبلغ 22,8 مليون دولار مقارنة بعام 2019 هي في المقام الأول نتيجة لزيادات كبيرة في المساهمات المقدمة من حكومات ألمانيا والدانمرك والسويد وفنلندا والنرويج. وتجدر الإشارة إلى أن الزيادات في الموارد العادية المتأتية من حكومات ألمانيا وإيطاليا والسويد ولكسمبرغ اقترنت بإشارات محددة إلى الالتزام بولاية هيئة الأمم المتحدة للمرأة واستجابتها لجائحة كوفيد-19.

20 - وتكمل الموارد الأخرى (التبرعات المخصصة) الموارد العادية بدعم تحقيق النتائج البرنامجية وإتاحة زيادة إجراءات التدخل البرنامجية من الأسس التي تنتجها الموارد العادية، فضلا عن توسيع نطاق أفضل الممارسات البرنامجية وتكرارها وتنمية القدرات في البلدان. وتجاوزت تعبئة الموارد الأخرى البالغة 373,2 مليون دولار توقعات الميزانية المتكاملة التي بلغت 285 مليون دولار بمقدار 88,2 مليون دولار، حيث كانت المفوضية الأوروبية (بما في ذلك التمويل المقدم لمبادرة تسليط الضوء) أكبر مانح في عام 2020.

الشكل الأول

الفجوات والفائض في تمويل الموارد العادية والموارد الأخرى، فترة السنتين 2019-2020

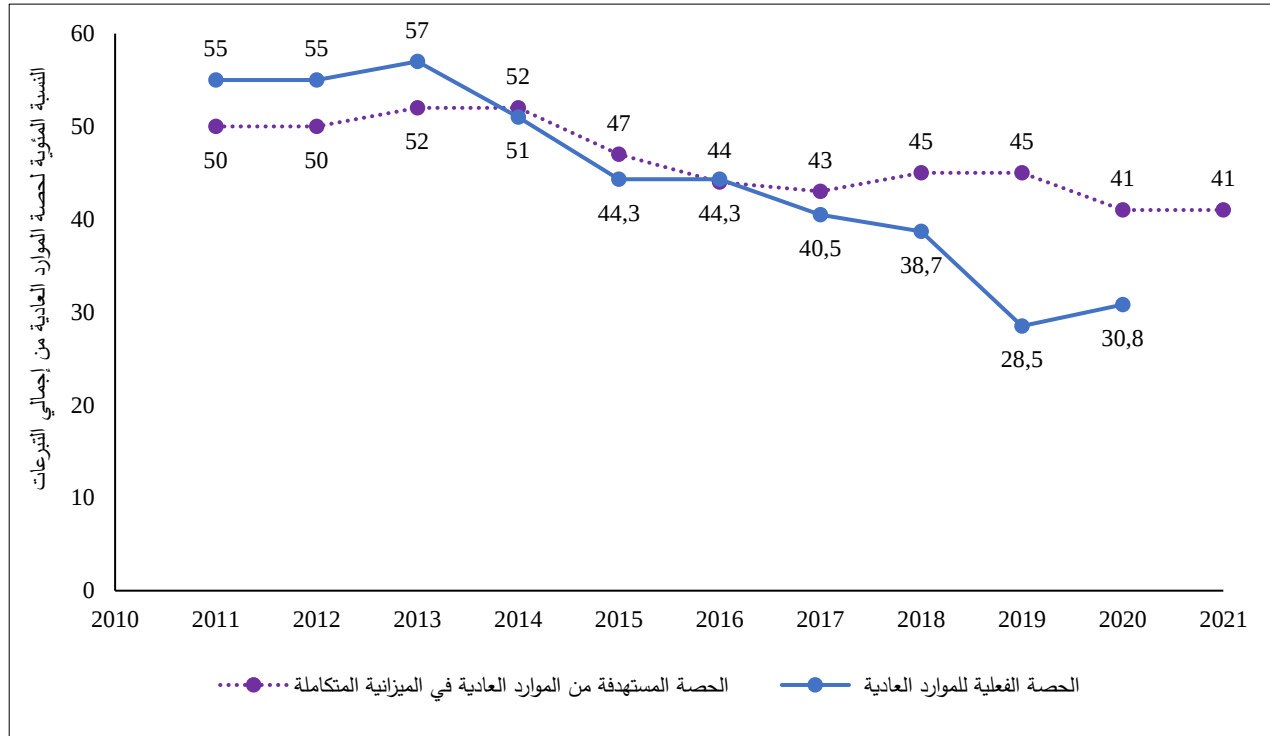
(بملايين دولارات الولايات المتحدة)



21 - وفي عام 2020، بلغت الحصة المستهدفة للميزانية المتكاملة من الإيرادات المقبوضة كموارد عادية 41 في المائة، مع تلقي النسبة المتبقية وهي 59 في المائة كموارد أخرى. وبلغت الحصة الفعلية من الموارد العادية المقبوضة 30,8 في المائة، وهي نسبة استوفت عتبة اتفاق التمويل البالغة 30 في المائة، ومثلت زيادة عن النسبة البالغة 28,5 في المائة في عام 2019، ولكنها كانت أدنى من الحصة البالغة 55 في المائة قبل عشر سنوات، في عام 2011، عندما أنشئت هيئة الأمم المتحدة للمرأة.

الشكل الثاني

الإيرادات المستهدفة والفعلية من الموارد العادية كنسبة من مجموع التبرعات، الفترة 2011-2021



22 - واتسمت أنماط التمويل الحالية لمنظومة الأمم المتحدة الإنمائية بتراجع في الموارد الأساسية نسبة إلى التمويل الإجمالي، وبعدم إمكانية التنبؤ بها، وبتزايد حصة الأموال المخصصة لأنشطة محددة بشكل صارم. ومن حيث القيمة الحقيقية، زادت الموارد العادية لمنظومة الأمم المتحدة الإنمائية بنسبة 23 في المائة منذ عام 2002، في حين زادت الموارد الأخرى بنسبة 150 في المائة⁽³⁾. وأشار تقرير الأمين العام الصادر في نيسان/أبريل 2020 بشأن تنفيذ القرار 243/71 إلى أنه، باستثناء الاشتراكات المقررة، لم يُقبض كمورد عادية سوى 21 في المائة من تمويل الأنشطة الإنمائية لكيانات الأمم المتحدة⁽⁴⁾. ويهدف اتفاق التمويل إلى تصحيح هذا الاتجاه.

23 - وبينما تُؤمن جميع كيانات منظومة الأمم المتحدة الإنمائية الموارد العادية، التي تشكل أساس العمل المؤسسي والنتائج المؤسسية، وتعزز الحياد والمرونة المالية، وتقلل من تكاليف المعاملات وتجزئتها، فإن موقف هيئة الأمم المتحدة للمرأة هو أن المهام الخاصة بكل كيان على حدة والمحكومة بالولاية ينبغي أن تؤثر على ممارسات التمويل. وتتطلب الولاية المحددة لهيئة الأمم المتحدة للمرأة أن تضطلع بمهام الدعم المعياري والتنسيق في منظومة الأمم المتحدة، وهي مهام تعتمد تحديداً على الموارد العادية. وبالنظر إلى أن

(3) الأمم المتحدة، تنفيذ قرار الجمعية العامة 243/71 بشأن الاستعراض الشامل الذي يجري كل أربع سنوات لسياسة الأنشطة التنفيذية التي تضطلع بها منظومة الأمم المتحدة من أجل التنمية، 2019: اتفاق التمويل - تقرير الأمين العام، A/74/73/Add.1، 2 نيسان/أبريل 2019.

(4) الأمم المتحدة، تنفيذ قرار الجمعية العامة 243/71 بشأن الاستعراض الشامل الذي يجري كل أربع سنوات لسياسة الأنشطة التنفيذية التي تضطلع بها منظومة الأمم المتحدة من أجل التنمية، A/75/79-E/2020/55، نيسان/أبريل 2020.

”مهماً مثل دور منظومة الأمم المتحدة الإنمائية في مجالات وضع المعايير والدعم والتنظيم يمكن أن تمول بشكل أفضل من خلال المساهمات الأساسية“، ينبغي توقع أن ”... التمويل الأساسي لمنظومة الأمم المتحدة الإنمائية ستعطين زيادته زيادة موازية“(5).

24 - وفي عام 2020 وحده، قامت هيئة الأمم المتحدة للمرأة، تماشياً مع دورها التنسيقي، بتقديم المشورة و/أو المساعدة التقنية في مجال التكافؤ بين الجنسين إلى 120 من الكيانات والإدارات والمكاتب التابعة للأمم المتحدة، ودعماً لأطر العمل المعيارية والسياسات العالمية المستجيبة للاعتبارات الجنسانية، عملت هيئة الأمم المتحدة للمرأة مع 118 بلداً لإجراء استعراض وتقييم لمنهاج عمل بيجين بعد مرور 25 سنة على اعتماده ودعمت 83 في المائة من الأفرقة القطرية التابعة للأمم المتحدة في تقديم تقارير عن اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة. وهذه مجرد أمثلة قليلة على العمل الذي أمكن تحقيقه من خلال المساهمات في الموارد العادية.

25 - وتحدّد ولاية هيئة الأمم المتحدة للمرأة التوازن المناسب بين الموارد العادية والموارد الأخرى الذي يختلف عن الصناديق والبرامج الأخرى، حيث إن جزءاً أكبر من تلك الولاية يعتمد على الموارد العادية ويتم تنفيذه أساساً باستخدامها. وفي ضوء ذلك، تقدّر الهيئة أن ما لا يقل عن 40 في المائة من الموارد العادية ضروري لكي يكون تمويل الهيئة متوافقاً مع ولايتها، وترى أيضاً أن الوصول بتلك النسبة إلى 50 في المائة هو الأمثل. وسيكون التوازن المناسب بين الموارد العادية والموارد الأخرى عاملاً حاسماً في تحديد قدرة هيئة الأمم المتحدة للمرأة على أداء ولايتها المعيارية والتنسيقية والتنفيذية بطريقة متوازنة ومتأززة.

26 - والاختلافات في حصة الموارد العادية نسبةً إلى الموارد الأخرى:

(أ) تزيد من خطر منح إعانات غير مباشرة لبرامج ممولة من موارد أخرى. فالنتائج البرنامجية تعتمد على تمويل قوي من الموارد العادية للموظفين الخبراء ومكاتبهم الذين يجعلون من هيئة الأمم المتحدة للمرأة منظمة عالمية مجهزة لتنفيذ مشاريعها، بما في ذلك على المستوى القطري حيث يمكن أن تحد القدرة على ضمان استمرار إسداء المشورة لكبار المسؤولين في مجال السياسات الممولة من الموارد العادية، قدرة الهيئة على التأثير على النتائج المراعية للمنظور الجنساني؛

(ب) تزيد من الاعتماد على الموارد الأخرى التي تمول التدخلات المجزأة التي تحد من قدرة هيئة الأمم المتحدة للمرأة على القيام بالتدخلات المتعددة القطاعات والشاملة والمتكاملة اللازمة للمساهمة في ولاية هيئة الأمم المتحدة للمرأة، وتعوق التخطيط الطويل الأجل للبرامج المستدامة؛

(ج) تحد من القدرة على الاستثمار في البحوث والأدلة لإنتاج برامج عالية الجودة تقدم الأدلة التي تساعد على تغيير السياسات والرأي العام؛

(د) تحد من مرونة المنظمة على الاستجابة السريعة لسياق متغير، مثل كوفيد-19، ومن قدرتها على توفير التمويل الأولي للأنشطة البرنامجية في مجالات العمل الناشئة، ولا سيما في حالات نقص التمويل والاحتياجات الطارئة، ما يجعل من الصعب الوصول إلى أكثر الفئات تهميشاً والفئات التي تُركت بعيداً خلف الركب؛

(5) الأمم المتحدة، أوراق الفريق المستقل لمستشاري مكتب المجلس الاقتصادي والاجتماعي. المستقبل الذي نصبو إليه - منظومة الأمم المتحدة التي نحتاجها. حوار المجلس الاقتصادي والاجتماعي بشأن تحديد موقع منظومة الأمم المتحدة الإنمائية في الأجل الطويل.

(هـ) تجعل من الصعب على المنظمة دعم وظائف الميزانية المؤسسية التي تمكّن القيادة، والتمثيل، والضمانات المستقلة، والتوجيه الاستراتيجي والبرنامجي، والعمليات والضوابط المالية والرقابة الإدارية، والاتصالات المؤسسية، وتعبئة الموارد، والعلاقات الخارجية، وأمن المؤسسة، وهي وظائف مطلوبة لبناء منظمة قوية ممكنة للإسهام في الجهود التحولية الرامية إلى تحسين حياة النساء والفتيات.

27 - وتطلب هيئة الأمم المتحدة للمرأة الدعم المستمر من مجلسها التنفيذي في الوقت الذي تعمل فيه مع الشركاء الحكوميين الرئيسيين للحصول على حصة متوازنة من الموارد العادية تتيح تفعيل مهام الدعم المعيارى للهيئة، والتنسيق ضمن منظومة الأمم المتحدة والأنشطة التنفيذية.

الإنفاق من الموارد وتخصيصها

28 - في عام 2020، بلغ إجمالي النفقات البرنامجية رقماً قياسيًّا قدره 341,4 مليون دولار، أي زيادة 5 في المائة عن عام 2019، وزيادة 34 في المائة عن عام 2016. وبين عامي 2018 و 2020، ساهمت النسبة الأكبر من الموارد في النتيجة 5 للخطة الاستراتيجية المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن والاستجابة الإنسانية، تليها النتيجة 4 المتعلقة بإنهاء العنف ضد النساء والفتيات، والنتيجة 2 المتعلقة بالقيادة والحوكمة، والنتيجة 3 المتعلقة بالتمكين الاقتصادي، والنتيجة 1 المتعلقة بالقواعد والمعايير العالمية.

الجدول الثاني

نمو الموارد الأخرى والموارد العادية القابلة للبرمجة حسب الإنفاق على مجال النتائج، 2016-2020

(بملايين دولارات الولايات المتحدة)

مجال النتائج	2016	2017	2018	2019	2020
المعايير والمقاييس العالمية	6,0	2,6	16,3	24,7	26,8
القيادة والحوكمة	39,4	31,5	60,4	60,5	60,3
التمكين الاقتصادي	53,7	50,4	42,0	54,0	47,0
إنهاء العنف ضد المرأة	73,6	78,4	77,5	76,4	101,8
التخطيط والميزنة على المستوى الوطني ⁽⁶⁾	16,9	10,8			
السلام والأمن والعمل الإنساني	64,4	75,7	89,4	110,5	105,5
المسائل الشاملة					
المجموع	254,0	249,42	285,7	326,1	341,4

ملاحظة: قد لا يتطابق مجموع الأرقام مع المجاميع المبينة بسبب التقريب إلى أعداد صحيحة.

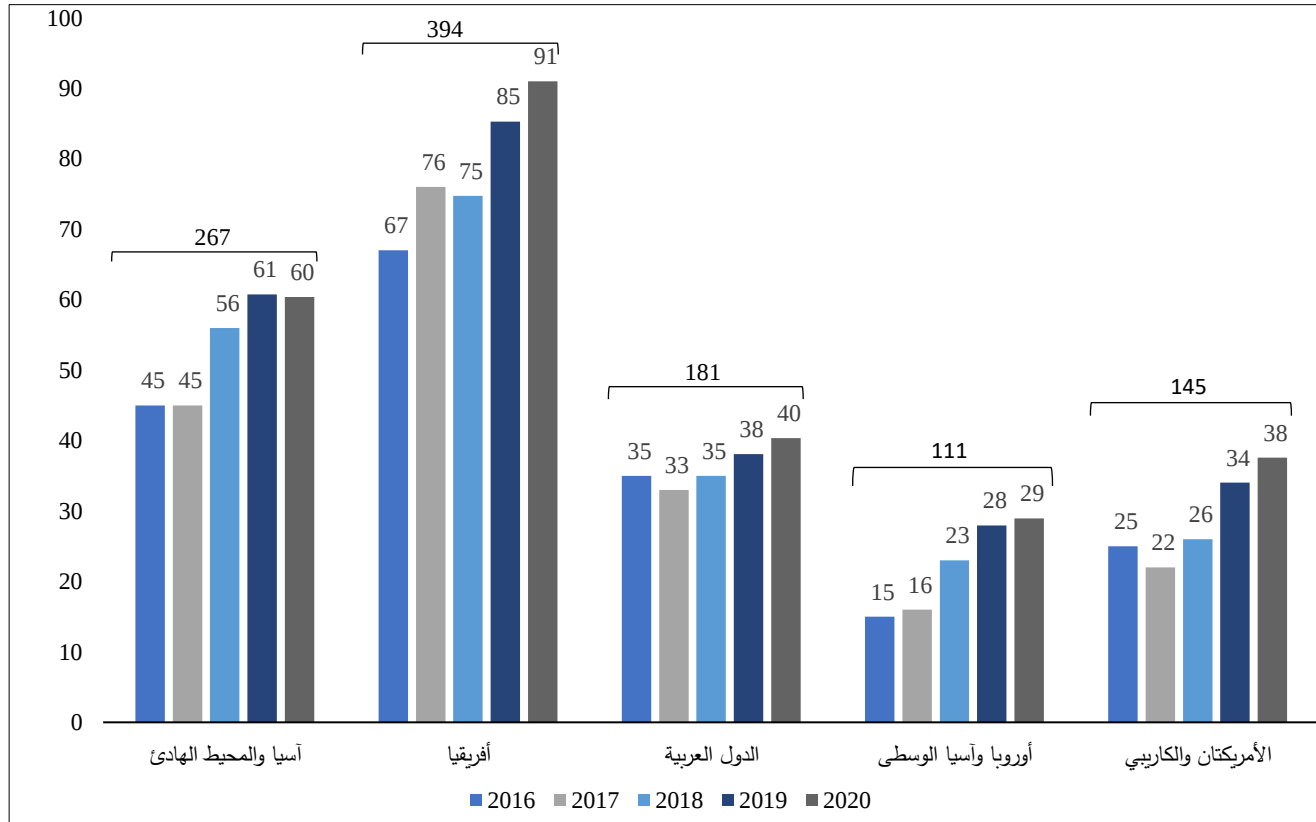
29 - وفي عام 2020، ازدادت النفقات البرنامجية (الموارد الأخرى والموارد العادية القابلة للبرمجة) في جميع المناطق تقريباً. وبلغ مجموع النفقات البرنامجية على الصعيد الإقليمي رقماً قياسيًّا قدره 258 مليون دولار، وزيادة نسبتها 5 في المائة مقارنة بعام 2019 و 38 في المائة منذ عام 2016، وهو ما يمثل 75,5 في المائة من إجمالي النفقات البرنامجية.

(6) دُمجت الميزنة والتخطيط المراعيين للمنظور الجنساني في مجال النتائج المتعلق بالقيادة والحوكمة من الخطة الاستراتيجية لهيئة الأمم المتحدة للمرأة للفترة 2018-2021.

الشكل الثالث

المصروفات البرنامجية حسب المنطقة، 2016-2020

(بملايين دولارات الولايات المتحدة)



الجدول الثالث

التوزيع الإقليمي للمصروفات البرنامجية حسب مجال النتائج، 2020

(بملايين دولارات الولايات المتحدة)

مجال النتائج	آسيا والمحيط الهادئ	شرق أفريقيا والجنوب الأفريقي	وسط وغرب أفريقيا	الدول العربية	أوروبا ووسط آسيا	أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي
السلام والأمن والعمل الإنساني	18,9	11,0	12,3	22,3	6,4	8,1
إنهاء العنف ضد المرأة	16,4	14,8	10,6	6,9	10,5	11,9
التمكين الاقتصادي	13,2	7,6	6,1	5,2	3,8	9,6
القيادة والحوكمة	9,2	16,3	7,4	2,1	8,0	5,8
المعايير والمعايير العالمية	2,8	4,5	0,5	3,9	0,4	2,3

ملاحظة: جرى تقريب الأرقام إلى أعداد صحيحة

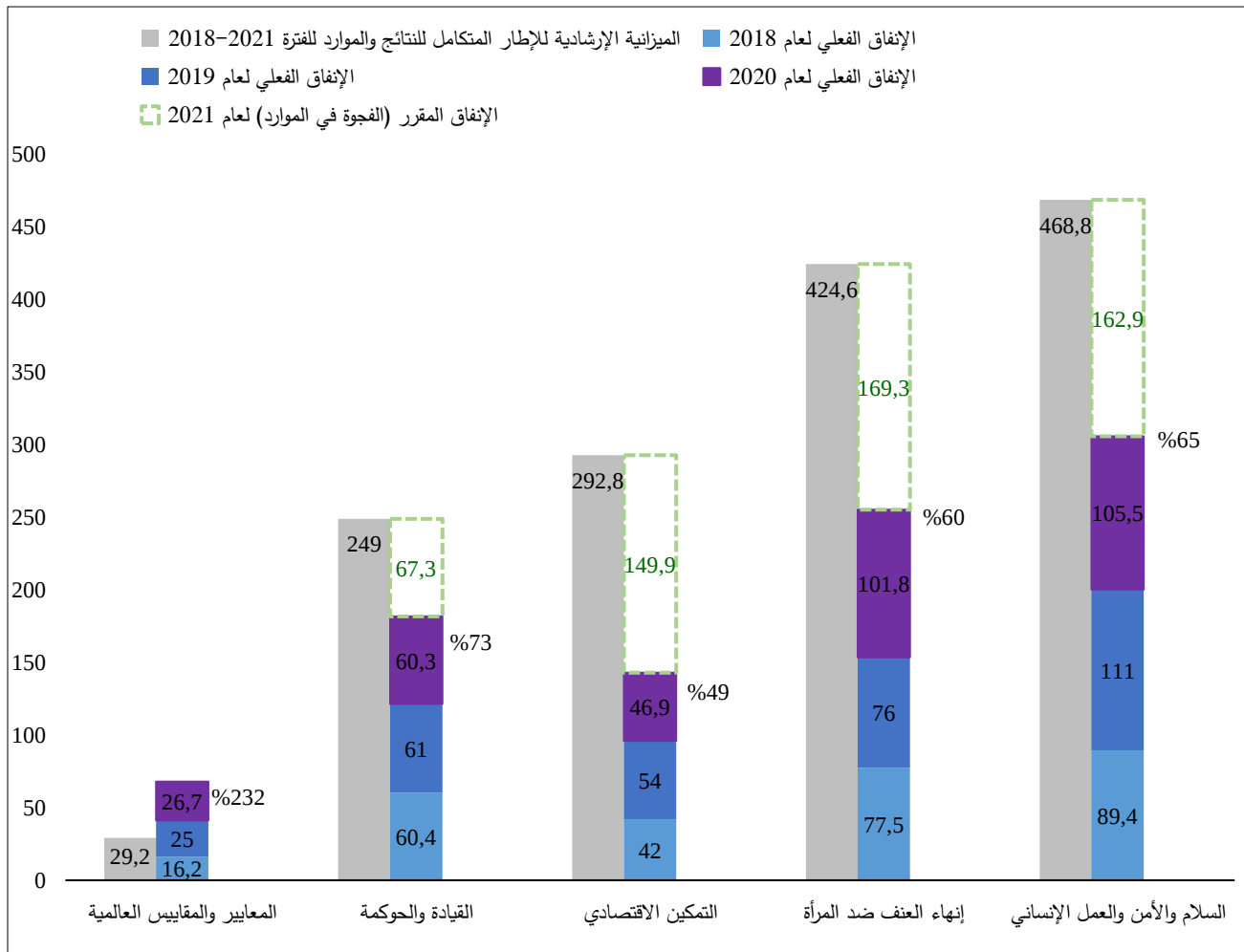
30 - وقدّر الإطار المتكامل للنتائج والموارد للخطة الاستراتيجية تخصيصاً للموارد لكل مجال من مجالات النتائج لفترة السنوات الأربع للخطة الاستراتيجية للفترة 2018-2021. ويرد في الشكل أدناه الإنفاق

الفعلي حسب مجال النتائج للفترة 2018-2020 قياسا بالمخصصات الإرشادية لمدة أربع سنوات، إلى جانب الإنفاق المقرر (أو الفجوة في الموارد) لعام 2021.

الشكل الرابع

التوزيع المقرر لموارد الفترة 2018-2021⁽⁷⁾ والإنفاق لكل نتيجة من نتائج الخطة الاستراتيجية لفترة السنتين 2018-2020

(بملايين دولارات الولايات المتحدة)



31 - وبحلول نهاية عام 2020، فاق الإنفاق البالغ 67,9 مليون دولار على القواعد والمعايير العالمية (النتيجة 1) بكثير الإنفاق التقديري على مدار أربع سنوات البالغ 29,2 مليون دولار بسبب الطلب على تدخل هيئة الأمم المتحدة للمرأة في هذا المجال والطبيعة المتداخلة لهذا العمل. واستجابة لذلك، تم تنقيح الخطة الاستراتيجية المقبلة للفترة 2022-2025، حيث لم يعد العمل بشأن المعايير والقواعد العالمية مجالا

(7) الإطار المتكامل للنتائج والموارد للفترة 2018-2021 هو توقعات الموارد على مدى أربع سنوات التي أقرها المجلس التنفيذي في عام 2017. والميزانيتان المتكاملتان لفترتي السنتين (2018-2019 و 2020-2021) اللتان أقرهما المجلس التنفيذي هما توقعات الموارد لفترة سنتين. وثمة تباين بين الإطار المتكامل للنتائج والموارد والميزانيات المتكاملة بسبب فترة التخطيط وتوقيت هذه الوثائق التي أخذت في الاعتبار تطورات واتجاهات الإيرادات في مواعيد زمنية مختلفة.

من مجالات النتائج قائماً بذاته، بل أصبح أولوية شاملة في جميع مجالات التأثير المواضيعية لهيئة الأمم المتحدة للمرأة.

32 - وتتماشى النفقات المخصصة لدعم القيادة والحوكمة (النتيجة 2) والسلام والأمن والاستجابة الإنسانية (النتيجة 5) بشكل أوثق مع التخصيص المقرر للموارد، في حين يقل الاستثمار في مجالي إنهاء العنف ضد المرأة (النتيجة 4) والتمكين الاقتصادي للمرأة (النتيجة 3) عن مستويات الاستثمار المتوقعة. وفي 31 كانون الأول/ديسمبر 2020، بلغ الإنفاق المقرر في عام 2021 (أو الفجوة في الموارد) 549,4 مليون دولار. ويبرز تحليل الإنفاق هذا أكثر المجالات البرنامجية تمويلاً وأقلها تمويلاً، وهو نقطة اتصال مفيدة لهيئة الأمم المتحدة للمرأة للعمل مع الشركاء المقدمين للتمويل بشأن الاستثمارات المطلوبة لتنفيذ الإطار المتكامل للنتائج والموارد للخطة الاستراتيجية للفترة 2018-2021.

الموارد المخصصة للنتائج

33 - في عام 2020، ضمن عمل هيئة الأمم المتحدة للمرأة في مجال القيادة والحوكمة كون 15 استراتيجية إنمائية وطنية مستجيبة للاعتبارات الجنسانية؛ وقيام 12 مؤسسة حكومية مسؤولة عن التصدي لفيروس نقص المناعة البشرية بزيادة معارفها المراعية للاعتبارات الجنسانية؛ وإعداد 25 مبادرة جديدة، بما في ذلك إصلاحات قانونية وسياساتية، وأدوات مبتكرة لرصد العنف ضد المرأة في السياسة والتخفيف من حدته؛ واستفادة 51 485 امرأة من المعونة القضائية.

34 - وبينما قادت النساء عمليات التصدي لكوفيد-19 وسلطات الجائحة الضوء على أهمية السياسات والميزات المراعية للاعتبارات الجنسانية، فإن البيانات التي جمعتها هيئة الأمم المتحدة للمرأة والبرنامج الإنمائي في عام 2021 تبين أن النساء لا يمثلن سوى 27 في المائة من أعضاء فرق العمل التي تتخذ القرارات بشأن عمليات التصدي لكوفيد-19 في 137 بلداً؛ وأن فرق العمل في 24 بلداً لا تضم أي عضوات على الإطلاق⁽⁸⁾. وتستطيع هيئة الأمم المتحدة للمرأة دعم البلدان في إعادة البناء على نحو أفضل وبشكل يحقق المساواة. فعلى سبيل المثال، كان بإمكان هيئة الأمم المتحدة للمرأة، بمبلغ إضافي قدره 8 ملايين دولار، أن تدمج احتياجات نساء الشعوب الأصلية ونساء الأقليات في البرمجة ومساعدة 20 حكومة وطنية أخرى على تنفيذ خطط وميزانيات تراعي المنظور الجنساني، بما في ذلك تحديد الفجوات بين الجنسين في الاستجابة السياسية لكوفيد-19؛ ودعم الدور القيادي للنساء المصابات بفيروس نقص المناعة البشرية في الاستجابات الوطنية؛ والوصول إلى 200 000 امرأة أخرى بالمعونة القانونية.

35 - ويوفر عمل هيئة الأمم المتحدة للمرأة في مجالات السلام والأمن والعمل الإنساني الدعم الشامل عبر الصلة بين العمل الإنساني والتنمية والسلام. وفي عام 2020، أدت الشراكة مع مكتب دعم بناء السلام بالأمم المتحدة إلى تحقيق مكاسب كبيرة، حيث نفذت هيئة الأمم المتحدة للمرأة 51 مشروعاً من المشاريع التي يمولها صندوق بناء السلام في 28 بلداً بميزانيات متعددة السنوات بلغ مجموع قيمها 43 مليون دولار. وأعدت هيئة الأمم المتحدة للمرأة إندارات جنسانية بشأن جائحة كوفيد-19 صادرة عن اللجنة الدائمة المشتركة بين الوكالات لتوجيه الاستجابة الإنسانية العالمية للجائحة؛ ورصدت الهيئة مدى التقيد بالالتزامات الجنسانية في 30 سياقاً من سياقات الأزمات، ونشرت بحثاً عن التمويل المخصص للمساواة بين الجنسين

(8) لمزيد من التفاصيل، انظر: *مربع الاستجابات الجنسانية العالمية لجائحة كوفيد-19* التابع لهيئة الأمم المتحدة للمرأة وبرنامج الأمم

المتحدة الإنمائي: <https://data.undp.org/gendertracker/>.

في البرمجة الإنسانية. واعترفت اللجنة الدائمة المشتركة بين الوكالات في تقييمها للجوانب الجنسانية في العمل الإنساني بإطار المساءلة الجنسانية الذي تقوده هيئة الأمم المتحدة للمرأة باعتباره عاملاً من عوامل النجاح ودعت إلى تحسين الاستفادة من ولاية هيئة الأمم المتحدة للمرأة ضمن اللجنة. وعملت هيئة الأمم المتحدة للمرأة مع 50 كياناً من كيانات الأمم المتحدة لتوليد استعراض التقدم المحرز في خطة عمل الأمم المتحدة للحد من مخاطر الكوارث. وعملت الهيئة على نطاق منظومة الأمم المتحدة ككل على تطبيق منظور جنساني على صندوق الأمم المتحدة لمواجهة جائحة كوفيد-19 والتعافي من أثارها من خلال تحديد هدف التمويل المخصص للموارد التي تركز على نوع الجنس التي يجري تتبعها بمؤشر جنساني في نسبة 30 في المائة. وتعتقد الجهات صاحبة المصلحة في الصندوق أنه يوفر نموذجاً قابلاً للتكرار لآليات التمويل الأخرى، مما يقود نحو تغيير عام.

36 - وبمبلغ قدره 15 مليون دولار، يمكن لهيئة الأمم المتحدة للمرأة أن توسع القدرات الاستشارية المستدامة المكرسة للمسائل الجنسانية لتشمل الجهود الإنسانية التي تقودها الأمم المتحدة من حوالي خمس حالات أزمة إلى أكثر من 30 حالة أزمة في جميع أنحاء العالم. وبمبلغ آخر قدره 15 مليون دولار سنوياً، يمكن لهيئة الأمم المتحدة للمرأة نشر برنامجها المتعلق بقدرة المرأة على الصمود في وجه الكوارث في خمسة بلدان أخرى معرضة لمخاطر عالية. ومن شأن مبلغ إضافي قدره 20 مليون دولار أن يمكن هيئة الأمم المتحدة للمرأة من تكرار البرمجة المبتكرة لحماية المدافعين عن حقوق الإنسان للمرأة في منطقة الساحل وتوسيع نطاق المبادرات المشتركة المتعلقة بتحليل النزاعات المراعي للمنظور الجنساني، والسماح بتقديم الدعم التقني والقيام بعمليات النشر، وإجراء مشاورات مع النساء على أرض الواقع، وتنمية قدرات الأمم المتحدة بغية إرشاد خطط الأمم المتحدة الانتقالية، وتخصيص مخصصات صندوق بناء السلام، ووضع استراتيجيات التعافي الممولة من الأمم المتحدة والبنك الدولي.

37 - وفي عام 2020، ساهمت هيئة الأمم المتحدة للمرأة بإنجازات رئيسية في مجال ضمان دخل المرأة، وعملها اللائق، واستقلالها الاقتصادي، وذلك على الرغم من التحديات التي طرحتها جائحة كوفيد-19. وأدت تنمية القدرات، والمساعدة التقنية المتكاملة، والبحوث المشتركة مع الشركاء، وتنفيذ السياسات في 64 بلداً إلى اعتماد 25 إطاراً قانونياً وتنظيماً وسياساتياً بشأن اقتصاد الرعاية، و 30 إطاراً بشأن حقوق المرأة في الأراضي وضمان حيازتها، و 18 إطاراً للعمل اللائق، و 14 إطاراً للاقتصاد الكلي المستجيب للاعتبارات الجنسانية. ودعمت هيئة الأمم المتحدة للمرأة 114 243 امرأة في تعزيز القدرات والمهارات اللازمة للمشاركة في الاقتصاد، بما في ذلك كرائدات أعمال، وفتحت أسواقاً أمام النساء من خلال مساعدة 171 كياناً حكومياً وشركة ومنظمة دولية في 16 بلداً على وضع سياسات ونهج في مجال المشتريات تستجيب للاعتبارات الجنسانية. وقامت هيئة الأمم المتحدة للمرأة، من خلال برنامجها الرئيسي بشأن الزراعة القدرة على التكيف مع تغير المناخ وبرنامج مشترك مع منظمة الأغذية والزراعة والصندوق الدولي للتنمية الزراعية وبرنامج الأغذية العالمي، بتعزيز التمكين الاقتصادي والقدرة على الصمود لأكثر من 100 000 امرأة ومجتمعاتهن المحلية وبيئاتهن. وساهمت هيئة الأمم المتحدة للمرأة ومنظمة العمل الدولية في الاستجابة لجائحة كوفيد-19 والتعافي منها من خلال وضع وتطبيق أدوات سياسية بشأن تقييم حزم الحوافز المالية من منظور جنساني وتقييم الآثار الجنسانية لكوفيد-19 على العمالة من أجل تحقيق تعافٍ يستجيب للاعتبارات الجنسانية، ودعمت 22 تقييماً وطنياً للأثر مراعيّاً للاعتبارات الجنسانية، وهي التقييمات التي

يُسترشد بها في خطط الاستجابة لكوفيد-10 وتُعزز القدرات الحكومية على تنفيذ سياسات التمكين الاقتصادي للمرأة في أكثر من اثني عشر بلداً.

38 - ومن خلال مبلغ إضافي قدره 20 مليون دولار، كان بإمكان هيئة الأمم المتحدة للمرأة أن توسع نطاق الدعم في مجالات السياسات والاستشارات والبرمجة بشأن أزمة كوفيد-19 والتعافي منها ليشمل 66 بلداً، لا سيما للاستجابة لما جرى من تكثيف للرعاية غير المدفوعة الأجر والعمل المنزلي للنساء والفتيات، وزيادة الضغط على قطاع الرعاية المدفوعة الأجر، وانعدام الأمن الاقتصادي العام للمرأة بسبب فقدان الوظائف وعدم كفاية الحماية الاجتماعية وحماية العمال. وكان بإمكان الهيئة إجراء المزيد من الدراسات والدعوة في مجال السياسات دعماً للاستثمار في اقتصاد الرعاية وتسخير أدوات سياسات الاقتصاد الكلي لتعزيز الأطر القانونية والسياساتية للعمل اللائق في 75 بلداً. وكان بوسع هيئة الأمم المتحدة للمرأة أن توسع نطاق الحصول على الخدمات المالية، وأن تخلق المزيد من الفرص لتنظيم المشاريع والمشتريات المراعية للاعتبارات الجنسانية، وأن تدعم سياسات وخدمات الهجرة المستجيبة للاعتبارات الجنسانية، ولا سيما للعاملات والعاملين في مجال الرعاية والخدمة المنزلية في الاقتصاد غير الرسمي، وأن تزيد من البرامج الزراعية القادرة على التكيف مع تغير المناخ لتصل إلى 100 000 مزارعة أخرى تواجهن التحديين المزدوجين المتمثلين في الجائحة وتغير المناخ.

39 - وفي عام 2020، واصلت هيئة الأمم المتحدة للمرأة، من خلال النهج المشتركة بين الوكالات والمتعددة القطاعات إزاء إنهاء العنف ضد النساء والفتيات، دعم الدول الأعضاء في تعزيز القواعد الشارعة العالمية وقادت عمليات على نطاق المنظومة في مجالي الاستجابة والوقاية. وأثارت هيئة الأمم المتحدة للمرأة انتباه العالم إلى "الجائحة الموازية" المتمثلة في تزايد العنف ضد النساء والفتيات خلال فترة انتشار جائحة كوفيد-19. واستخدمت الهيئة منصات عالمية، مثل تقرير الأمين العام عن القضاء على العنف ضد النساء والفتيات، لتسليط الضوء على تداعيات جائحة كوفيد-19، وقامت بإعداد موجزات للسياسات من أجل تسريع الاستجابات من قبل الحكومات والجماعات غير الحكومية.

40 - غير أن محدودية التمويل تحد من قدرة هيئة الأمم المتحدة للمرأة على ما يلي: أن تكون رائدة فكرية في المجالات الناشئة المتعلقة بالعنف ضد النساء والفتيات⁽⁹⁾، وأن تجري تحليلاً أعمق للمجالات ذات الأولوية المقررة، وأن تحسن إجراءات السياسات والبرمجة (أي تلبية احتياجات النساء ذوات الإعاقة اللاتي يعانين من العنف ضد النساء والفتيات خلال جائحة كوفيد-19؛ وأن تعمل مع القطاع الخاص على منع العنف ضد النساء والفتيات؛ وأن تحسّن أمان النساء والفتيات في المدن وفي المجتمعات المحلية الريفية، بما في ذلك في سلسلة القيمة الزراعية). وبمبلغ إضافي قدره 12 مليون دولار سنوياً، يمكن لهيئة الأمم المتحدة للمرأة أن تعالج الثغرات في برامج المدن الآمنة والأماكن العامة الآمنة وأن تقدم الدعم الأولي لمبادرات المجتمعات الريفية الآمنة في ثلاث مناطق. وبمبلغ إضافي قدره 12 مليون دولار، يمكن تعميم إطار "احترام المرأة: منع العنف ضد المرأة" والتوجيهات الوقائية في هذا الشأن في ثلاث مناطق على الأقل. ويتعين مستقبلاً الاستعداد للتأثيرات الاجتماعية - الاقتصادية المحتمل أن تؤدي إليها جائحة كوفيد-19، بما فيها فقدان الدخل ومحدودية الإنفاق الحكومي على خدمات الدعم وبرامج الوقاية. وبمبلغ إضافي قدره

(9) مثل الصلة بين العمل الإنساني والتنمية والسلام المرتبطة بالأشكال اليومية للعنف ضد المرأة والفتاة بكامل تنوعها في البيئات الإنسانية؛ واستخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات لتيسير العمل في مجال مكافحة العنف ضد المرأة والفتاة ووضع نهاية لهذا العنف.

10 ملايين دولار، يمكن لهيئة الأمم المتحدة للمرأة أن تعمق العمل وتوسع نطاقه في 20 بلداً من أجل تحسين فرص الحصول على الخدمات الصحية والشروطية والقضائية والاجتماعية الأساسية الجيدة.

ثالثاً - الاستثمار المرن والذي يمكن التنبؤ به في مجال المساواة بين الجنسين

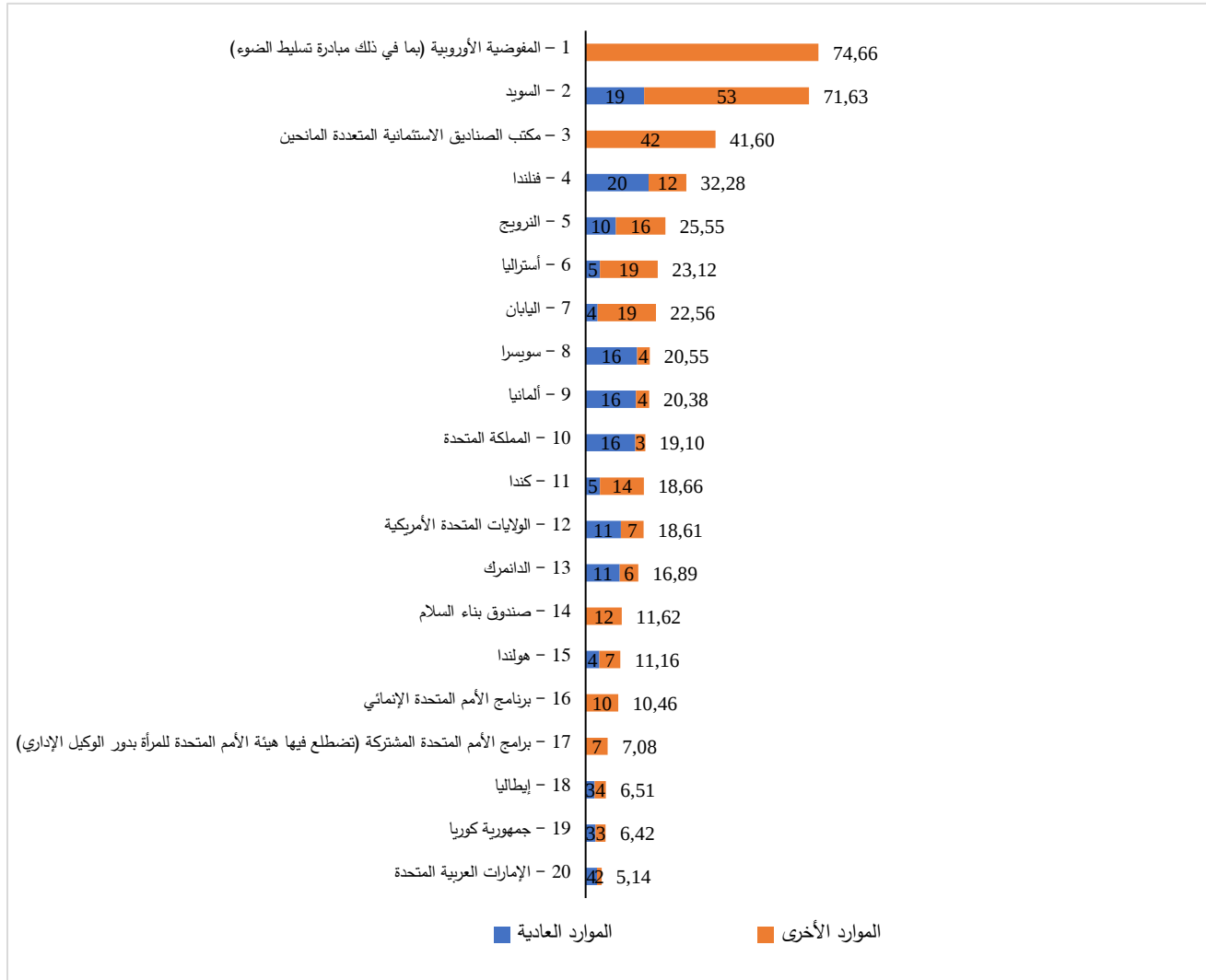
41 - يمثل التمويل المرن والذي يمكن التنبؤ به أفضل الاستثمارات التي يمكن أن يقوم بها الشركاء في إطار السعي المشترك إلى تحقيق ولاية الهيئة.

42 - وساهم أكبر 20 شريكاً مقيماً للموارد لهيئة الأمم المتحدة للمرأة بمبلغ 463,9 مليون دولار، أو ما نسبته 84 في المائة من مجموع التبرعات. ومثلما كان الحال في عام 2019، كانت المفوضية الأوروبية في عام 2020 أكبر مساهم منفرد حيث بلغ مجموع مساهماتها في الموارد الأخرى 74,6 مليون دولار. وفي حين أن 16 من أكبر 20 مساهماً في الهيئة هم الدول الأعضاء والمفوضية الأوروبية، فإن القائمة تشمل أيضاً شركاء مشتركين بين الوكالات مثل مكتب الصناديق الاستثمارية المتعددة الشركاء وصندوق بناء السلام.

الشكل الخامس

أكبر 20 شريكا مقدما للموارد، 2020

(بملايين دولارات الولايات المتحدة)



43 - وفي عام 2020، قدم 171 شريكاً مساهمات إلى هيئة الأمم المتحدة للمرأة. ويعزى هذا الانخفاض بعدما كان عدد الشركاء 218 في عام 2019 إلى حد بعيد إلى تأثير جائحة كوفيد-19. بيد أن الدول الأعضاء والقطاع الخاص ووكالات الأمم المتحدة واللجان الوطنية، في جملة جهات، مكّنت هيئة الأمم المتحدة للمرأة من تجاوز مستويات الإيرادات لعام 2019، مما يدل على عمق الالتزام بالهيئة وولايتها والدعم المقدم لهما.

44 - وشكّلت الدول الأعضاء أكثر من نصف الشركاء المساهمين (90 من 171 شريكاً)، حيث ساهمت 83 دولة عضواً في الموارد العادية⁽¹⁰⁾. ولا تزال الدول الأعضاء تُشكّل الجزء الأكثر موثوقية وقيمة من

(10) بما في ذلك 10 دول أعضاء قدمت مساهمات عينية إلى هيئة الأمم المتحدة للمرأة في عام 2020.

الشراكات التي تقيمها الهيئة؛ ومثلت استثماراتها في عام 2020 ما نسبته 98 في المائة من الموارد العادية، أما نسبة الـ 2 في المائة المتبقية، التي تعادل 2,6 مليون دولار، فقد وفرتها 12 لجنة وطنية⁽¹¹⁾.

45 - وفي عام 2020، ساهمت 120 جهة مانحة في الموارد الأخرى؛ واستأثرت 38 دولة عضواً والاتحاد الأوروبي/المفوضية الأوروبية بنسبة 70 في المائة (260 مليون دولار) من المساهمات في الموارد الأخرى، في ظل وجود 82 من الشركاء الآخرين، يمثلون مجموعة واسعة من شرائح المانحين، أسهموا بنسبة الـ 30 في المائة المتبقية (113 مليون دولار). ويشمل ذلك، في جملة جهات، شركاء متعددي الأطراف⁽¹²⁾ أسهموا بمبلغ 91 مليون دولار في عام 2020، بزيادة عن مساهمتهم البالغة 73 مليون دولار في عام 2019. وفي حين حافظت هيئة الأمم المتحدة للمرأة على شراكات متنوعة فيما يتعلق بالموارد الأخرى في عام 2020، فقد انكمشت هذه الشراكات في بعض القطاعات، وهو ما يعزى على الأرجح إلى القيود المالية وعدم اليقين نتيجة لأزمة كوفيد-19. وانخفضت الإيرادات من المؤسسات (13,6 مليون دولار في عام 2020 بعدما بلغت 18 مليون دولار في عام 2019) والشركاء من القطاع الخاص (9,8 ملايين دولار في عام 2020 بعد أن كانت 15 مليون دولار في عام 2019)، بما في ذلك اللجان الوطنية لهيئة الأمم المتحدة للمرأة (1,2 مليون دولار في عام 2020 بعد أن كانت 5 ملايين دولار في عام 2019).

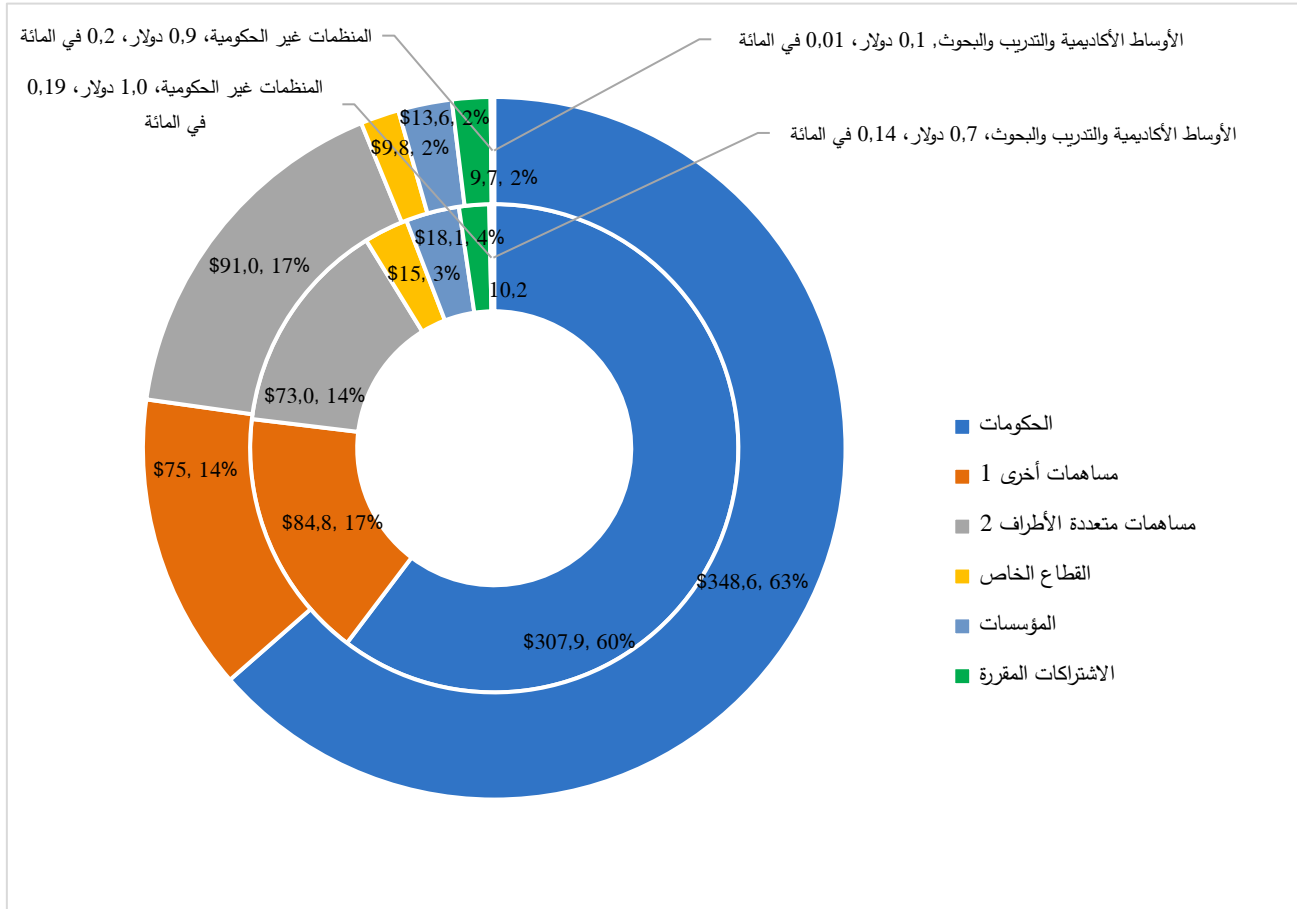
(11) يشمل ذلك مبلغ 38 821 دولاراً من الإيرادات التي ساهم بها مانحون متنوعون "آخرون".

(12) يشمل ذلك المؤسسات المالية الدولية، ومؤسسات الأمم المتحدة، وصناديق الأمم المتحدة المشتركة بين الوكالات للتمويل الجماعي.

الشكل السادس

المساهمات بحسب قناة التمويل، 2019-2020⁽¹³⁾

(بملايين دولارات الولايات المتحدة)



تبرع الأفراد كمصدر للموارد العادية

46 - تسعى هيئة الأمم المتحدة للمرأة إلى عقد التزامات عبر مختلف مسارات الجهات المانحة للحد من تركيز التمويل، بما في ذلك تبرع الأفراد، غير أن ذلك تأثر بالقيود المفروضة على الموارد التي تحد من الاستثمار. وتبرع الأفراد وسيلة مؤكدة لتوليد الموارد العادية في منظومة الأمم المتحدة، كما يتبين من عدد من الكيانات الشقيقة، ولا سيما اليونيسف ومفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين. بيد أن اجتذاب المانحين يتطلب استثمارات كبيرة وطويلة الأمد تظل المحرك الرئيسي للعائدات. وتواصل هيئة الأمم المتحدة للمرأة البحث عن سبل لتمويل هذا الاستثمار.

(13) تمشيا مع معايير بيانات مجموعة الأمم المتحدة الإنمائية، تشمل "مساهمات أخرى 1" مساهمات من المفوضية الأوروبية ومنظمات أخرى مثل الاتحاد الأفريقي. وتشمل "مساهمات متعددة الأطراف 2" المؤسّمات المالية الدولية، ومؤسّمات الأمم المتحدة، والتحويلات من صناديق الأمم المتحدة المشتركة بين الوكالات للتمويل الجماعي.

47 - وقد أثبت المانحون الأفراد أنهم أنصار أوفياء، ما إن يتم كسبهم، فهم يساهمون في الموارد العادية بصورة موثوقة، وذلك عادة عن طريق التبرع الشهري، مع استمرار العديد منهم في التبرع لما يزيد على عقد من الزمن، وحتى خلال فترات الركود الاقتصادي. وبالنظر إلى هذه الإمكانيات الكبيرة واستناداً إلى تحديد معايير مرجعية مع شركاء آخرين من منظومة الأمم المتحدة، قامت هيئة الأمم المتحدة للمرأة، منذ عام 2017، بتجريب استثمارات صغيرة الحجم في اللجان الوطنية، وذلك بغية اجتذاب مانحين أفراد عن طريق التسويق عن بعد والتماس الدعم وجهاً لوجه.

الجدول الرابع

تبرع الأفراد كمصدر للموارد العادية

حملة اللجنة الوطنية	الاستثمار	إيرادات	عائد استثمار	تقديرات عائد
		السنة 1	السنة 1	استثمار السنة 3
آيسلندا: البرنامج التلفزيوني لجمع الأموال	هيئة الأمم المتحدة للمرأة: 200 000 دولار	240 822	1,2 في المائة	3,1 في المائة
السويد: التسويق الرقمي والتسويق عن بعد	هيئة الأمم المتحدة للمرأة: 39 000 دولار	26 278	(0,67 في المائة)	2,32 في المائة
هولندا: التماس الدعم وجهاً لوجه والتسويق عن بعد	هيئة الأمم المتحدة للمرأة: 30 000 دولار	24 687	(0,82 في المائة)	2,7 في المائة

48 - وتقدر هيئة الأمم المتحدة للمرأة دعم الدول الأعضاء للهيئة بغية زيادة الاستثمار في تبرع الأفراد وتحث أعضاء المجلس التنفيذي على النظر في تقديم مساهمات مالية للاستثمار في جمع الأموال من القطاع الخاص واجتذاب متبرعين شهريين جدد.

التمويل المرن لدعم نتائج الخطة الاستراتيجية

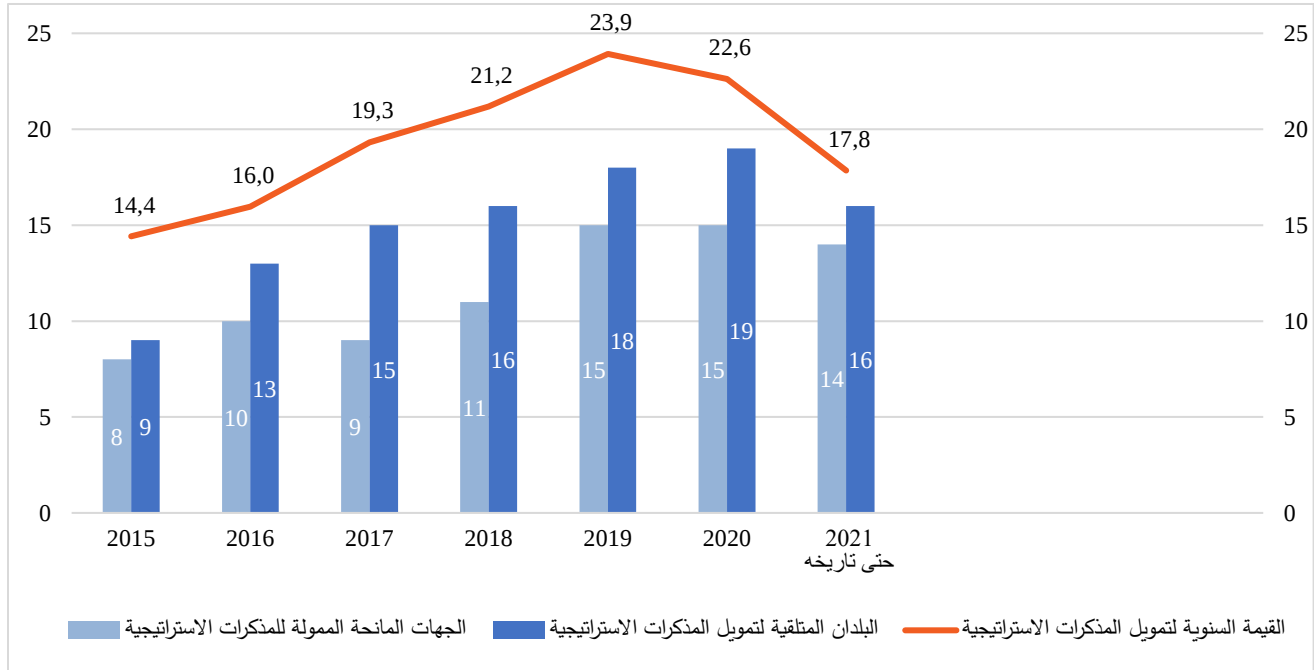
49 - استكمالاً للموارد العادية، تتيح الموارد الأخرى العالية الجودة المخصصة بشكل فضفاض قدر أكبر من المرونة لتوجيه الأموال حيثما تكون أشد الحاجة إليها بقدر أكبر من إمكانية التنبؤ، مما يتيح الاستجابة بمزيد من الكفاءة والفعالية؛ ويسهل التخطيط والاستدامة على المدى الطويل؛ ويُؤدِّد وفورات في تكاليف المعاملات والإدارة والإبلاغ.

50 - ويتمثل نهج أثبت كفاءته في توفير الموارد الأخرى العالية الجودة في تمويل المذكرات الاستراتيجية على الصعيد القطري لهيئة الأمم المتحدة للمرأة. ويتيح هذا التمويل مرونة من خلال التخصيص غير الملزم في دعم برامج الهيئة على الصعيد القطري، بما يتماشى مع أطر الأمم المتحدة للتعاون من أجل التنمية المستدامة والأولويات الوطنية. وبينما حدثت عموماً زيادة في تمويل المذكرات الاستراتيجية منذ عام 2015، فإن هيئة الأمم المتحدة للمرأة تعتقد أن هذه الأداة لا تزال غير مستخدمة بصورة كافية.

الشكل السابع

اتجاه تمويل المذكرات الاستراتيجية، 2015-2021 حتى تاريخه

(بملايين دولارات الولايات المتحدة)



51 - وتشكل مبادرات البرامج الرئيسية التابعة لهيئة الأمم المتحدة للمرأة أداة تمويل أخرى أكثر مرونة. ويساعد التقييم المؤسسي لمبادرات البرامج الرئيسية لعام 2020 على إثراء إنشاء صناديق مواضيعية وطرائق للبرمجة في المستقبل. ووجد التقييم أن النهج الرئيسي كان ناجحاً في ترسيخ تحول مؤسسي نحو نهج برنامجية موحدة وقابلة للتوسع، لكنه واجه تحديات، بما في ذلك في تعبئة الموارد.

52 - وتشكل الصناديق المواضيعية مثالا على الموارد الأخرى المرنة وذات الجودة العالية التي تدعم النتائج الرفيعة المستوى على كل من الصعد القطري والإقليمي والعالمي. ومن خلال إنشاء الصناديق المواضيعية، ستكون هيئة الأمم المتحدة للمرأة أقدر على تمكين الدول الأعضاء على نحو أفضل من الوفاء بالتزاماتها في إطار اتفاق التمويل بزيادة نسبة المساهمات المرنة والتي يمكن التنبؤ بها. وهيئة الأمم المتحدة للمرأة بصدد إنشاء صناديق مواضيعية تتماشى مع مشروع الخطة الاستراتيجية للفترة 2022-2025، الذي يقترح أربعة مجالات تأثير مواضيعية، هي⁽¹⁴⁾: (1) القيادة والحوكمة؛ (2) التمكين الاقتصادي؛ (3) إنهاء العنف ضد النساء والفتيات؛ (4) المرأة والسلام والأمن والعمل الإنساني. ويستند ذلك إلى الدروس المستفادة من صناديق وبرامج الأمم المتحدة الأخرى وسيضمن الاتساق والتزامن مع الآليات الأخرى التابعة لهيئة الأمم المتحدة للمرأة مثل مبادرات البرامج الرئيسية والمذكرات الاستراتيجية على المستوى القطري.

(14) مسجري إدماج النهج المستجيبة للاعتبارات الجنسانية إزاء التخفيف من آثار تغير المناخ والتكيف معه والتكنولوجيا والابتكار في مختلف مجالات الخطة الاستراتيجية.

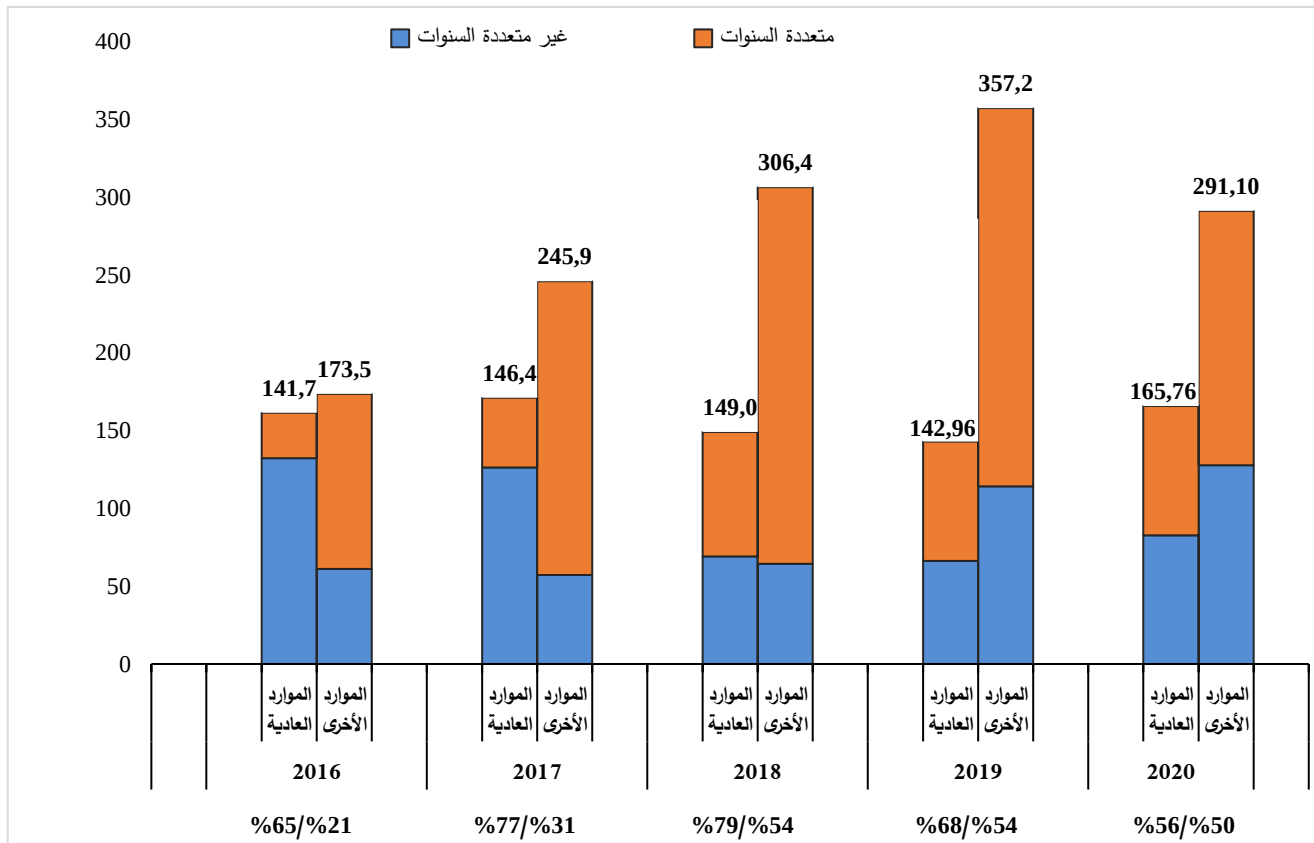
اتفاقات التمويل المتعددة السنوات

53 - تُحسِّن الالتزامات المتعددة السنوات القدرة على التنبؤ بتدفقات الإيرادات وتدعم التخطيط للبرامج وتنفيذها على المدى الطويل. فهي تسمح لتخطيط البرامج بأن يكون استراتيجياً ومرناً وكفؤاً. وفي عام 2020، بلغت حصة القيمة السنوية من الالتزامات المتعددة السنوات بالموارد العادية 50 في المائة، وهي أقل قليلاً من نسبة الـ 54 في المائة المتحققة في عام 2019، لكنها أعلى من النسبة البالغة 21 في المائة في عام 2016. وكانت حصة الموارد الأخرى من الاتفاقات المتعددة السنوات 56 في المائة في عام 2020، بعد أن كانت 68 في المائة في عام 2019. وحتى نهاية عام 2020، كان لدى هيئة الأمم المتحدة للمرأة ما يقدر بـ 38 مليون دولار من إيرادات الموارد العادية في المستقبل على أساس اتفاقات المانحين الموقعة والتعهدات الخطية و 245 مليون دولار من إيرادات الموارد الأخرى في المستقبل. ومن بين 319 اتفاقاً مبرماً مع الجهات المانحة تم توقيعها في عام 2020، كان 121 اتفاقاً أو 38 في المائة منها اتفاقات متعددة السنوات.

الشكل الثامن

نسبة الالتزامات/الاتفاقات المتعددة السنوات حسب نوع المورد، 2016-2020⁽¹⁵⁾

(بملايين دولارات الولايات المتحدة)



(15) تشمل القيمة الإجمالية للالتزامات المتعلقة بالموارد العادية الاتفاقات المتعددة السنوات الموقعة مع الدول الأعضاء، فضلاً عن التعهدات، وتمثل مجموع المساهمات الواردة في سنة معينة. وبالنسبة إلى الموارد الأخرى، تكون القيمة الإجمالية هي مبلغ الاتفاق (بما في ذلك التعهدات والترتيبات الإطارية والرسائل والاتفاقات) في السنة التي وُقِع فيها الاتفاق. وفي الحالات التي يوقع فيها اتفاق بعملة غير دولار الولايات المتحدة، تُحسب الإيرادات في المستقبل استناداً إلى معدل سعر الصرف المعمول به في الأمم المتحدة في كانون الأول/ديسمبر من السنة التقييمية التي أبرم فيها الاتفاق.

مقياس استثمارات التمويل

54 - في حين كان متوسط قيمة الالتزام بالموارد العادية مستقرًا نسبياً بين عامي 2016 و 2019، فقد ارتفع متوسط القيمة في عام 2020 إلى 1,7 مليون دولار بعدما بلغ 1,2 مليون دولار في عام 2019، ومن المرجح أن يرتبط بانخفاض عدد التزامات الموارد العادية من الشركاء في التمويل في عام 2020 بسبب جائحة كوفيد-19 (96 في عام 2020 مقارنة بـ 119 في عام 2019). وانخفض متوسط قيمة الاتفاقات للموارد الأخرى إلى أقل من مليون دولار لأول مرة منذ عام 2016، حيث بلغ 0,9 مليون دولار في عام 2020 بعد أن كان 1,4 مليون دولار في عام 2019 في ظل عدد أكبر من الاتفاقات المبرمة (319 في عام 2020 مقارنة بـ 261 في عام 2019). وبالنظر إلى تكاليف الكفاءة والفعالية المتصلة بإدارة عدد أكبر من الاتفاقات ذات القيمة المنخفضة، فإن هذا الاتجاه يبعث على القلق. وتمشيا مع روح اتفاق التمويل، تتمثل أولوية هيئة الأمم المتحدة للمرأة في زيادة حجم الاتفاقات وحجم المساهمات المتعددة السنوات.

الجدول الخامس

متوسط قيمة التزامات الموارد العادية واتفاقات الموارد الأخرى، 2016-2019

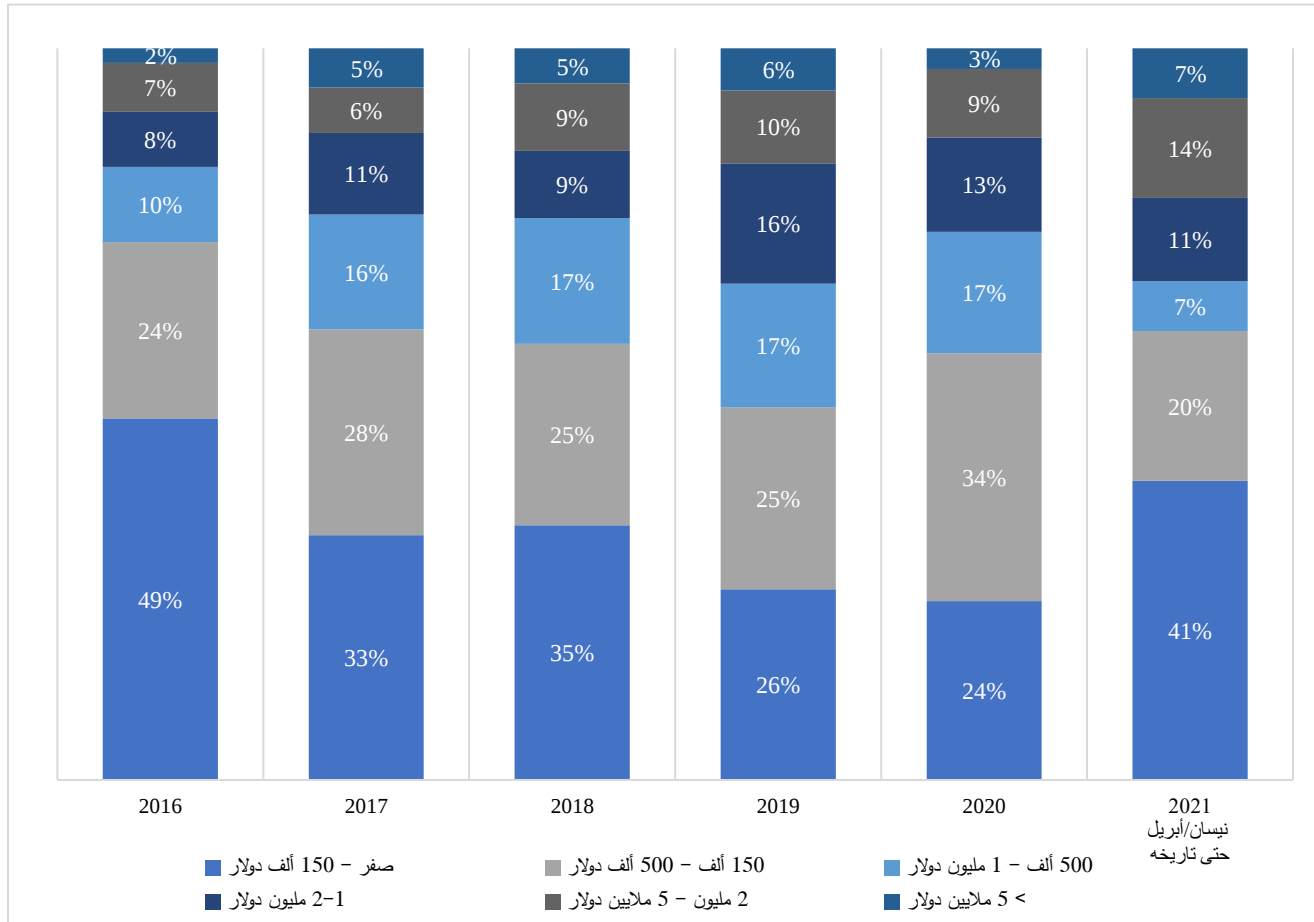
(بملايين دولارات الولايات المتحدة)

2020	2019	2018	2017	2016	
166	142,9	149,0	146,4	141,6	الموارد العادية إجمالي قيمة الالتزامات
96	119	115	119	115	عدد الالتزامات
1,7	1,2	1,3	1,2	1,2	متوسط قيمة الالتزامات
291	357,2	306,4	245,9	173,5	الموارد الأخرى إجمالي قيمة الاتفاقات
319	261	250	235	248	عدد الاتفاقات
0,9	1,4	1,23	1,0	0,7	متوسط قيمة الاتفاقات

55 - وما برحت الاتفاقات ذات القيمة المنخفضة تتراجع منذ عام 2016، من مستوى مرتفع بلغ 49 في المائة من جميع الاتفاقات ذلك العام إلى 24 في المائة عام 2020. وعندما كانت الاتفاقات الأعلى قيمة تسلك عموماً مساراً تصاعدياً بقيمة بلغت مليون دولار أو أكثر في عام 2019، تُظهر الصورة في عام 2020 انخفاضاً، إذ لم توقع إلا تسع اتفاقات بقيمة 5 ملايين دولار أو أكثر في عام 2020 مقارنة بـ 15 اتفاقاً في عام 2019. ومن المفهوم أن هذا مرتبط بجائحة كوفيد-19، التي أدت إلى إعادة ترتيب أولويات الإجراءات البرنامجية وتعبئة الموارد استجابة للجائحة. وستواصل هيئة الأمم المتحدة للمرأة تشجيع الشركاء في التمويل على زيادة حجم الاستثمارات البرنامجية لتحسين أوجه الكفاءة في خدمة الاتفاقات وإدارة المشاريع، حيث تحقق الاستثمارات الواسعة النطاق لهيئة الأمم المتحدة للمرأة والشركاء في التمويل وفورات الحجم، مما يسمح، على سبيل المثال، بتوزيع التكاليف الثابتة على قاعدة برمجة أوسع دعماً للنتائج الاستراتيجية الأعلى مستوى.

الشكل التاسع

نسبة اتفاقات الموارد الأخرى حسب المبلغ، 2016 - نيسان/أبريل 2021



التمويل الجماعي المشترك بين الوكالات

56 - تُشكّل طرائق صناديق الأمم المتحدة للتمويل الجماعي المشتركة بين الوكالات، التي تشمل صندوق برنامج وحدة العمل في الأمم المتحدة والصناديق الاستثمارية والبرامج المشتركة، شكلاً أعلى جودة من تمويل المصادر الأخرى. ومن خلال اتفاق التمويل، تلتزم الدول الأعضاء بزيادة مستوى المبالغ الموجهة من خلال صناديق التمويل الجماعي المشتركة بين الوكالات ذات الصلة بالتنمية لتوفير موارد أكثر مرونة وقابلية للتنبؤ بها والاستجابة لمطالب الدول الأعضاء بأن تقوم وكالات الأمم المتحدة بتحقيق نتائج مشتركة بشأن أولويات البرامج المتفق عليها⁽¹⁶⁾.

57 - وزادت إيرادات الترتيبات المشتركة بين الوكالات التي أجرتها هيئة الأمم المتحدة للمرأة من وكالات الأمم المتحدة بنسبة تجاوزت 200 في المائة على مدى خمس سنوات، من 29,8 مليون دولار في عام 2016 إلى 91 مليون دولار في عام 2020. وظلت المساواة بين الجنسين أكثر مجالات التركيز شيوفاً في برامج

(16) الأمم المتحدة، تنفيذ قرار الجمعية العامة 243/71 بشأن الاستعراض الشامل الذي يجري كل أربع سنوات لسياسة الأنشطة التنفيذية التي تضطلع بها منظومة الأمم المتحدة من أجل التنمية، 2019: اتفاق التمويل - تقرير الأمين العام، A/74/73/Add.1، 2 نيسان/أبريل 2019.

الأمم المتحدة المشتركة. وفي عام 2020، أنفق 26 في المائة من مجموع النفقات البرنامجية (88,8 مليون دولار من أصل 341,4 مليون دولار) على البرامج المشتركة، بعدما كانت النسبة 14 في المائة في عام 2019 وتم بذلك تجاوز النسبة المستهدفة في الخطة الاستراتيجية وهي 20 في المائة. والزيادة في الإيرادات الواردة من خلال الترتيبات المشتركة بين الوكالات هي نتيجة لزيادة المشاركة في البرامج المشتركة وفي وضعها، فضلاً عن قيادة هيئة الأمم المتحدة للمرأة للفكر ودورها في تنسيق منظومة الأمم المتحدة.

58 - وفي عام 2020 على سبيل المثال، وبدعم تقني من هيئة الأمم المتحدة للمرأة، عززت بعض أدوات التمويل الرئيسية على نطاق المنظومة تركيزها على المساواة بين الجنسين، مثل الصندوق الاستئماني المتعدد الشركاء لمواجهة جائحة كوفيد-19، حيث حُصصت نسبة 65 في المائة من التمويل متاح من النداء الثاني لمقترحات تمثل المساواة بين الجنسين هدفها الرئيسي. ويتمشى ذلك مع تقرير الأمين العام لعام 2019 عن تعميم مراعاة المنظور الجنساني في جميع سياسات منظومة الأمم المتحدة وبرامجها (E/2019/54) الذي يوصي بتعزيز التمويل من أجل المساواة بين الجنسين من خلال التمويل الجماعي. وتواصل هيئة الأمم المتحدة للمرأة العمل داخل منظومة الأمم المتحدة لضمان تطبيق آليات التمويل المشتركة المستقبلية على نحو يتسق من منظور جنساني.

الجدول السادس

الحصة بالنسبة المئوية للتمويل المشترك بين الوكالات من إجمالي الإيرادات من المساهمات،
2020-2016

(بملايين دولارات الولايات المتحدة)

حصة التمويل المشترك بين الوكالات من إجمالي المساهمات	إجمالي المساهمات	التمويل المشترك بين الوكالات	
9 في المائة	327,4	29,8	2016
11 في المائة	369,0	42,1	2017
13 في المائة	392,3	50,5	2018
14 في المائة	510,6	73	2019
17 في المائة	548,6	91	2020

رابعاً - المستقبل الذي نحتاجه: موارد لتحقيق المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة
والخطة الاستراتيجية لهيئة الأمم المتحدة للمرأة للفترة 2022-2025

الخطة الاستراتيجية لهيئة الأمم المتحدة للمرأة للفترة 2022-2025

59 - اقترحت هيئة الأمم المتحدة للمرأة في سبيل تنفيذ التزاماتها خلال أول عامين من عمر الخطة الاستراتيجية للفترة 2022-2025 اعتماداً ميزانية متكاملة تتضمن تبرعات يُقدَّر مجموعها بمبلغ 1,0 بليون دولار للفترة 2022-2023، وهو ما يشمل هدفاً للموارد العادية قدره 400 مليون دولار (200 مليون دولار سنوياً) وهدفاً للموارد الأخرى قدره 600 مليون دولار (300 مليون دولار سنوياً).

60 - وتنعكس تقديرات هيئة الأمم المتحدة للمرأة نهجاً منسقاً جرى الاتفاق عليه مع البرنامج الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة للسكان واليونيسف. والميزانية المتكاملة لفترة السنتين متوائمة مع الخطة الاستراتيجية الممتدة لأربع سنوات، ومصحوبة بالاشتراكات المقررة في إطار الميزانية العادية للأمم المتحدة. وقد حددت الأهداف المتعلقة بالموارد استناداً إلى استعراض لاتجاهات التمويل في الفترة الأخيرة وتحليل للبيئة المحتملة لتمويل التنمية، بما في ذلك أوجه عدم اليقين المتصلة بجائحة كوفيد-19.

61 - ويعكس المستوى المستهدف من الموارد العادية لفترة السنتين نمواً صفرياً مقارنة بتوقعات الموارد العادية للخطة الاستراتيجية الممتدة لأربع سنوات السابقة البالغة 200 مليون دولار سنوياً بين عامي 2018 و 2021، وميزانية مؤسسية خالية من النمو. ويعكس هدف الموارد الأخرى البالغ 300 مليون دولار سنوياً نهجاً حذراً ينطوي على معدل للنمو المستهدف يبلغ 5 في المائة خلال عام 2020، وهو ما يعتبر واقعياً وقابلاً للتحقيق بالنظر إلى أن الموارد الأخرى في عامي 2019 و 2020 تجاوزت حاجز الـ 300 مليون دولار (357 مليون دولار في عام 2019 و 373 مليون دولار في عام 2020).

الجدول السابع

الميزانية المتكاملة بحسب مجالات التأثير المواضيعية للخطة الاستراتيجية، 2022-2023⁽¹⁷⁾

حصة الميزانية المتكاملة	مجال التأثير المواضيعي للخطة الاستراتيجية
16,6 في المائة	المجال 1: الحوكمة والمشاركة في الحياة العامة
13,3 في المائة	المجال 2: التمكين الاقتصادي والقدرة على الصمود
22,4 في المائة	المجال 3: إنهاء العنف ضد النساء والفتيات
28,2 في المائة	المجال 4: السلام والأمن والعمل الإنساني والحد من مخاطر الكوارث

تأثير جائحة كوفيد-19 على مستقبل تمويل المساواة بين الجنسين

62 - اضطلعت الموارد المرنة بدور محوري في قدرة هيئة الأمم المتحدة للمرأة على نشر الدعم الفوري للنساء والفتيات المحتاجات، حيث أعيد برمجة 105 ملايين دولار (14 مليون دولار من الموارد العادية) في عام 2020 للاستجابة لجائحة كوفيد-19، كما ورد في التقرير المتعلق باستجابة هيئة الأمم المتحدة للمرأة لكوفيد-19 على الصعيد العالمي. وفي عام 2020 وقعت اتفاقات جديدة للمانحين تتعلق بالأنشطة المتصلة بكوفيد-19 بقيمة 44 مليون دولار.

63 - وسلطت الجائحة الضوء على الطابع المعقد والمتشابك للتحديات الراهنة وضرورة تقديم أوجه الدعم والاستجابة الفعالة والمتعددة الأطراف على طريق التعافي العالمي. وأدت تدابير الإغلاق الشامل وتعطيل التجارة وسلاسل الإمداد العالمية إلى أشد انكماش (انخفاض بنسبة 3,4 في المائة تقريباً) للاقتصاد العالمي منذ الكساد الكبير⁽¹⁸⁾. وإلى جانب ذلك، تؤدي تدابير التحفيز، التي تقدر قيمتها بـ 16 تريليون دولار على

(17) تمثل النواتج 1-5 المتعلقة بالفعالية والكفاءة على مستوى المنظمة النسبة المتبقية من الميزانية البالغة 19.6 في المائة.

(18) صندوق النقد الدولي. 2021. مستجدات آفاق الاقتصاد العالمي، متاح على <https://www.imf.org/>

[/media/IMF/Publications/WE0/2021/January/English/weupdate-jan21-eng.ashx](https://media/IMF/Publications/WE0/2021/January/English/weupdate-jan21-eng.ashx)

الصعيد العالمي، مع توجيه 1 في المائة منها فقط إلى البلدان النامية، إلى زيادة الدين العام⁽¹⁹⁾. وعلاوة على ذلك، فإن 13 في المائة فقط من التدابير المالية وتدابير الحماية الاجتماعية وسوق العمل البالغ عددها 2 280 تدبيراً المتخذة حتى الآن تستهدف الأمن الاقتصادي للمرأة⁽²⁰⁾. وبينما زادت المساعدة الإنمائية الرسمية بنسبة 3,5 في المائة بين عامي 2019 و 2020، فقد انخفضت جميع تدفقات الدخل الرئيسية إلى البلدان النامية (التجارة والتحويلات والاستثمار الأجنبي المباشر) في عام 2020.

64 - ومن الصعب التنبؤ بسيناريو تمويل التنمية في عام 2021، لكنه سيرتبط بالتوقعات الاقتصادية وأولويات البلدان المرتفعة الدخل، وسيعتمد على الإنصاف في الحصول على اللقاحات وتخفيف القيود المفروضة بسبب الجائحة من أجل دعم تعافي التجارة العالمية. ويشير تقرير *الأونكتاد عن التجارة والتنمية لعام 2020* إلى أن التعافي الاقتصادي العادل والمرن يتطلب من الاقتصادات المتقدمة في العالم أن تقود توسعاً مالياً جريئاً ومحدداً الأهداف. ويدعو التقرير إلى زيادة التزامات المساعدة الإنمائية الرسمية وتعزيز آليات التمويل المتعددة الأطراف لبناء القدرة على الصمود وتعزيز التعافي⁽²¹⁾. ووفقاً للأونكتاد، فإن "المطلوب الآن ليس التراجع المذعن إلى التقشف، بل هو صوت جماعي قوي لدعم التوسع المالي المستمر والمنسق الذي تقوده الدولة في جميع أنحاء العالم"⁽²²⁾. ويرجع ذلك إلى أن سياسات التقشف السابقة كانت سيئة للناس، وخاصة النساء. وبدلاً من إيجاد فرص العمل، وتوفير الدعم للدخل، وتحسين الحماية الاجتماعية، أدت تدابير التقشف إلى زيادة الفقر وعدم المساواة في الدخل والصحة، وتقويض حقوق الإنسان، وإشعال فتيل النزاعات⁽²³⁾.

65 - وقد أعلن الشركاء الرئيسيون في تمويل هيئة الأمم المتحدة للمرأة بالفعل عن تخفيضات كبيرة في مستويات المساهمات في عام 2021، بما في ذلك في الموارد العادية. وفي الوقت الذي أصبحت فيه الطلبات على خدمات هيئة الأمم المتحدة للمرأة أكبر من أي وقت مضى، لأن احتياجات النساء والفتيات أكبر من أي وقت مضى، من الضروري القيام بقدر كافٍ من الاستثمارات المرنة والتي يمكن التنبؤ بها في مجال المساواة بين الجنسين لدعم التعافي الممكن والشامل للجنسين.

(19) OECD. *COVID-19 spending helped lift foreign aid to an all-time high in 2020 but more effort needed* متاح على <https://www.oecd.org/newsroom/covid-19-spending-helped-to-lift-foreign-aid-to-an-all-time-high-in-2020-but-more-effort-needed.htm>

(20) مرقب الاستجابات الجنسانية العالمية لجائحة كوفيد-19 التابع لهيئة الأمم المتحدة للمرأة وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي: <http://data.undp.org/gendertracker>

(21) الأونكتاد. 2020. *تقرير التجارة والتنمية لعام 2020 - من الجائحة العالمية إلى الرخاء للجميع: تجنب ضياع عقد آخر*. جنيف: مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية.

(22) UNCTAD. 2021. *Bold public spending only way to recover better from COVID-19* متاح على <https://unctad.org/news/bold-public-spending-only-way-recover-better-from-covid-19>

(23) Ortiz, I. and Cummins, M. 2021. *Global Austerity Alert – Looming Budget Cuts in 2021-25 and Alternative Pathways*. ورقة عمل أعدت لمبادرة حوار السياسات، والاتحاد الدولي لنقابات العمال، والهيئة الدولية للخدمات العامة، وتحالف أراب واتش، ومشروع بريتون وودز، وشبكة العالم الثالث.

مضاعفات تمويل المساواة بين الجنسين

66 - تعمل هيئة الأمم المتحدة للمرأة على النهوض بالمساواة بين الجنسين في المواقع الرئيسية لصنع القرار في مجال التمويل. ويشمل ذلك الجهود المبذولة للتأثير على نهج المؤسسات المالية الدولية وتمويلها وبرمجتها، مثل الشراكة مع البنك الدولي فيما يتعلق بالدراسات الاستقصائية بشأن كوفيد-19 وجمع تقديرات عالمية للفقر بحسب نوع الجنس، والعمل مع مصارف التنمية المتعددة الأطراف لرؤية الحوافز المالية من منظور جنساني. وتنظم هيئة الأمم المتحدة للمرأة سلسلة من المناسبات الرفيعة المستوى تجمع بين جدول أعمال التمويل والمساواة بين الجنسين مع الحكومات والمؤسسات المالية الدولية. ونتيجة لذلك، تعزز هيئة الأمم المتحدة للمرأة علاقاتها مع المؤسسات المالية الدولية عن طريق مذكرات تفاهم مع البنك الأوروبي للإنشاء والتعمير ومصرف التنمية الأفريقي، بينما تتواصل المناقشات مع البنك الدولي ومصرف التنمية للبلدان الأمريكية، بما في ذلك المفاوضات المتعلقة باتفاق نموذجي موحد.

67 - وتشارك هيئة الأمم المتحدة للمرأة في عمليات تمويل التنمية لضمان إدماج أولويات المساواة بين الجنسين في خطة الأمين العام لإعادة البناء بشكل أفضل وعمل الصندوق الاستثماري المتعدد الشركاء. وتدعو هيئة الأمم المتحدة للمرأة إلى قيام الحزم الوطنية للتحفيز المالي وأطر واستراتيجيات التعافي بتطبيق منظور جنساني في تصميمها، وإلى زيادة الاستثمار في الميزنة المراعية للاعتبارات الجنسانية على الصعيد العالمي لضمان تعزيز السياسات المالية للمساواة بين الجنسين في التعافي القصير والطويل الأجل، مع جمع ورصد البيانات الهامة من خلال مرقب الاستجابات الجنسانية العالمية لجائحة كوفيد-19 التابع لهيئة الأمم المتحدة للمرأة وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي.

68 - واستُهل العمل أيضاً بشأن التمويل الابتكاري بغية تحديد أدوات جديدة، مثل السندات الجنسانية، واستكشاف استخدام العلامات الجنسانية في السندات الخضراء وسندات أهداف التنمية المستدامة وفي القروض المتعددة الأطراف، على نحو يمكن أن يعزز ويكفل استدامة الاستثمارات اللازمة للنهوض بالمساواة بين الجنسين. وستشارك هيئة الأمم المتحدة للمرأة في وضع الأطر والمعايير اللازمة لجعل التمويل من أجل المساواة بين الجنسين في متناول الجميع وشفافاً ومؤثراً.

69 - ومن خلال ائتلافات العمل، تسهم هيئة الأمم المتحدة للمرأة في عملية المساواة بين الأجيال من خلال دعم شراكات أصحاب المصلحة المتعددين مع الحكومات والمجتمع المدني والقطاع الخاص لتحفيز العمل الجماعي؛ وتحقيق نتائج ملموسة للنساء والفتيات، والدفع باتجاه زيادة الاستثمار العام والخاص، مع كون التمويل قضية من القضايا الرئيسية الشاملة التي يجري تناولها من أجل تحقيق نتائج ملموسة.

خامسا - الخلاصة

70 - تعرب هيئة الأمم المتحدة للمرأة عن امتنانها لشركائها في التمويل على مساهماتهم الاستراتيجية والمؤثرة في عام 2020 التي مكنت من تحقيق نتائج لصالح النساء والفتيات. وتقر الهيئة بالجهود التي بذلها الشركاء في التمويل طوال عام 2020، في سياق صعب، من أجل تقديم مساهمات في وقت مبكر من العام، والدعوة إلى منع خفض التمويل، وفي بعض الحالات زيادة حجم الموارد العادية دعماً لولاية هيئة الأمم المتحدة للمرأة.

71 - ودلّت الزيادة في المساعدة الإنمائية الرسمية في عام 2020 على التزام المجتمعات الدولية العام بتعددية الأطراف. وفي أعقاب هذا الاتجاه الإيجابي وفي مواجهة أوجه عدم اليقين في مشهد تمويل التنمية، تعترّض هيئة الأمم المتحدة للمرأة في عام 2021 وما بعده العمل عن كثب مع شركائها الرئيسيين في التمويل لمعالجة الآثار الحالية والطويلة الأجل لجائحة كوفيد-19 على الموارد المخصصة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة. وعلى وجه الخصوص، تسعى هيئة الأمم المتحدة للمرأة للحصول على الدعم لتوفير الموارد المتوازنة للولاية الثلاثية للهيئة، مع مراعاة الحاجة إلى نسبة فعالة من الموارد العادية إلى الموارد الأخرى بغية تمكين هيئة الأمم المتحدة للمرأة من الاضطلاع بفعالية بمهام الدعم المعياري، وتنسيق منظومة الأمم المتحدة، والقيام بالأنشطة التنفيذية بطريقة تعزز بعضها بعضاً.

سادساً - عناصر قرار

72 - قد يرغب المجلس التنفيذي في القيام بما يلي:

- (أ) الإحاطة علماً بالحوار المنظم بشأن تمويل نتائج الخطة الاستراتيجية لهيئة الأمم المتحدة للمرأة للفترة 2018-2021 (UNW/2021/8)؛
- (ب) تأكيد أهمية التمويل الكافي الذي يمكن التنبؤ به، بما في ذلك من خلال الالتزامات المتعددة السنوات والمدفوعات التي تسدّد في وقت مبكر من العام لتمكين هيئة الأمم المتحدة للمرأة من تحقيق ولايتها؛
- (ج) ملاحظة أهمية التزامات الدول الأعضاء بإزاء اتفاق التمويل، لا سيما فيما يتعلق بالالتزامات المنتظمة والمرنة والمتعددة السنوات، وتشجيع الدول الأعضاء على دعم هيئة الأمم المتحدة للمرأة لتتوسع التدفقات من المانحين، بوسائل من بينها تبرع الأفراد؛
- (د) الإقرار بالآثار الاجتماعي - الاقتصادي غير التناسبي لجائحة كوفيد-19 على النساء والفتيات، وتشجيع الدول الأعضاء التي تستطيع توظيف استثمارات محدّدة الأهداف في مجالي المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة من خلال تقديم تبرعات إلى هيئة الأمم المتحدة للمرأة، تعزز مواردها العادية وآليات التمويل الجماعية المشتركة بين الوكالات المتسمة بالمرونة تماشياً مع اتفاق التمويل، على القيام بذلك؛
- (هـ) تشجيع الدول الأعضاء على زيادة تبرعاتها، ولا سيما في الموارد العادية، مع مراعاة الأثر الخطير لعدم كفاية التمويل على قدرة هيئة الأمم المتحدة للمرأة على التنفيذ الكامل للخطة الاستراتيجية للفترة 2018-2021.